مجلس الأمن
السنة الخامسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤١٦٤**
الجمعة، ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد لفيت	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد ليستريه
	أوكرانيا	السيد يلتشنكو
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	السيد وارد
	الصين	السيد شن غوفانغ
	كندا	السيد فاولر
	مالي	السيد وان
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد ثيرون
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هولبروك

جدول الأعمال

إحاطة إعلامية يقدمها السيد كارل بيلت، المبعوث الخاص للأمين العام لشؤون البلقان

00-49719 230600 230600
0049719

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

إحاطة إعلامية للسيد كارل بيلت، المبعوث الخاص للأمين العام في البلقان

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي ألبانيا، وباكستان، والبرتغال، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبيلاروس، وتركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ورومانيا، وسلوفينيا، والعراق، وكرواتيا، والنرويج، والنمسا، واليابان، واليونان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس، بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن.

والمجلس يدعو أيضا للبت في توجيه الدعوة إلى السيد كارل بيلت، المبعوث الخاص للأمين العام في البلقان، وفي الطلب المقدم من الممثل الدائم للبرتغال، بوصفه ممثلا لرئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي، للإذن للسيد خافيير سولانا، الأمين العام للمجلس وممثل الاتحاد الأوروبي السامي لشؤون السياسة الخارجية والأمن المشترك، بالمشاركة في الجلسة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، الوثيقة S/2000/615.

وأخيرا، تلقيت رسالة من السيد يوفانوفيتش يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في مناقشة هذا البند من جدول الأعمال. ولم يرد في الرسالة بشأن هذا الطلب أي إشارة إلى المادة ٣٧ أو المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

ولم نتمكن في المشاورات السابقة مع أعضاء المجلس من التوصل إلى تفاهم بشأن طريقة الرد بصورة إيجابية على تلك الطلبات. ولذلك أقترح أن يبت المجلس بالتتالي أولا في طلبات الاشتراك بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، ثم في الطلبات التي تشير إلى المادة ٣٩، وأخيرا، في طلب السيد يوفانوفيتش، الذي لم يشر إلى المادة ٣٧ أو إلى المادة ٣٩.

ومن ثم سوف أمضي قدما على ثلاث مراحل. في المرحلة الأولى، سوف أسأل عما إذا كانت هناك أية اعتراضات للرد بصورة إيجابية على الطلبات التي تشير إلى المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت – وبالتحديد على الطلبات التي قدمها ممثلو ألبانيا وباكستان والبرتغال وبلغاريا والبوسنة والهرسك وبيلاروس وتركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسلوفينيا والنرويج والنمسا واليابان واليونان.

وفي المرحلة الثانية، سوف أسأل عما إذا كانت هناك أية اعتراضات على دعوة السيد كارل بيلت والسيد خافيير سولانا للمشاركة في مناقشة هذا البند من جدول الأعمال بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

وفي المرحلة الثالثة، سوف أسأل عما إذا كانت هناك أية اعتراضات للرد بصورة إيجابية على طلب السيد يوفانوفيتش، الذي لم يشر لا إلى المادة ٣٧ ولا إلى المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

وإذا كان هناك اعتراض على أي من هذه الطلبات التي تتضمن الدعوة إلى المشاركة، سوف أطرح الطلب للتصويت عليه من أعضاء المجلس.

هل لي أن أعتبر أن المجلس يوافق على المضي قدما بهذه الطريقة؟

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لعلك تذكر، سيادة الرئيس، إنني أقترحت، عندما ناقشنا هذه المسألة بالأمس في المشاورات، أن ننظر بصورة إيجابية

في جميع الطلبات التي تلقيناها من أجل المشاركة في جلسة اليوم. كان هذا هو أول اقتراح، وسأكون ممتنا لو تمكنا من اتخاذ قرار بشأنه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): ألاحظ أن الإجراء الذي اقترحت اتباعه غير مقبول لوفد الاتحاد الروسي.

لقد اقترحت ألا يبت المجلس، سواء بصورة إيجابية أو سلبية، في جميع الطلبات ككل.

ونظرا إلى أن خلافات نشأت في المشاورات السابقة بشأن أحد الطلبات، اقترحت أن يبت المجلس، بصورة متتابعة ومنفردة، بشأن الطلبات المقدمة بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، ثم بشأن الطلبات التي أشارت إلى المادة ٣٩، وأخيرا، بشأن طلب السيد يوفانوفيتش.

واقترح وفد الاتحاد الروسي طريقة أخرى، تتألف من اتخاذ قرار واحد بشأن جميع الطلبات، ككل. وبموجب هذه الطريقة، سوف يطلب إلى المجلس إما قبول جميع الطلبات أو رفضها جميعا.

وفي ظل هذه الظروف، أرى أن من الضروري طرح اقتراح الاتحاد الروسي للتصويت.

ولذلك، أطلب إلى المجلس أن يقرر ما إذا كان يرغب، وفق ما أقترحه الاتحاد الروسي، أن يتخذ قرارا واحدا بشأن جميع الطلبات، بعد النظر فيها ككل، الأمر الذي يعني أن المجلس إما سيقبل كل الطلبات أو يرفضها كلها. وإذا لم يحصل اقتراح الاتحاد الروسي على عدد الأصوات المطلوب، سوف أتبع الإجراء الذي كنت قد اقترحته.

وإذا لم يرغب أي عضو في الإدلاء بكلمة، فسأعتبر أن المجلس على استعداد للمضي قدما في التصويت على اقتراح الاتحاد الروسي.

تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أوكرانيا، الصين، ناميبيا.

المعارضون:

الأرجنتين، بنغلاديش، تونس، فرنسا، كندا، مالي، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

جامايكا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نتيجة التصويت هي كما يلي: المؤيدون ٤، مقابل ١٠ مع امتناع عضو واحد.عن التصويت. ولم يعتمد اقتراح الاتحاد الروسي لأنه لم يحصل على عدد الأصوات المطلوب.

وحسبما أعلنت قبل التصويت، سوف أدعو المجلس الآن للنظر بالتتابع في الطلبات المقدمة بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، وبعد ذلك في الطلبات التي أشارت إلى المادة ٣٩، وأخيرا، في طلب السيد يوفانوفيتش.

أولا، هل هناك أي اعتراض على الرد بصورة إيجابية على الطلبات بشأن الدعوة إلى الاشتراك في المناقشة التي قدمها ممثلو ألبانيا وباكستان والبرتغال وبلغاريا والبوسنة والهرسك وبيلاروس وتركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسلوفينيا والنرويج والنمسا واليابان واليونان بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس؟

لعدم وجود اعتراض، أدعو ممثلي ألبانيا وباكستان والبرتغال وبلغاريا والبوسنة والهرسك وبيلاروس وتركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسلوفينيا والنرويج والنمسا واليابان واليونان إلى شغل المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد نيشو (ألبانيا)، والسيد أحمد (باكستان)، والسيد مونتيرو (البرتغال). والسيد سوتيروف (بلغاريا)، والسيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك)، والسيد سيشوف (بيلاروس)، والسيد فورال (تركيا)، والسيد تشالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)، والسيد بيتريتش (سلوفينيا)، والسيد جوهانسين (النرويج)، والسيد فانزلتر (النمسا)، والسيد كوباياشي (اليابان)، والسيد غوناريس (اليونان) المقاعد المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وثانيا، هل أسمع أي اعتراض على توجيه الدعوة إلى السيد كارل بيلت والسيد خافيير سولانا بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس؟

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد كارل بيلت لشغل مقعد على طاولة المجلس.

وأدعو الآن السيد خافيير سولانا لشغل المقعد المخصص له على جانب قاعة المجلس.

هل أسمع أي اعتراض على الموافقة على الطلب المقدم من السيد يوفانوفيتش للاشتراك في المناقشة؟

السيد هولبروك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): لابد لوفدي من الاعتراض على اقتراح الإذن للسيد يوفانوفيتش، أو أي شخص آخر يدعي أنه يمثل حكومته، بمخاطبة المجلس. ونود أن نطلب إجراء تصويت على هذه الدعوة.

إنه يمثل حكومة وجهت إلى قيادتها العليا اتهامات بارتكاب جرائم حرب وانتهاكات أخرى للقانون الإنساني الدولي. والمحكمة التي أصدرت لوائح الاتهام بحق زعمائهم منشأة من قبل المجلس ذاته، وبتأييد ومشاركة كاملين من جميع أعضاء المجلس، بمن فيهم المؤيدون لمشاركته اليوم. فالسماح لأي ممثل لتلك القيادة بالمشاركة في هذه الجلسة أو أي جلسة أخرى للمجلس فيه ازدراء للوائح الاتهام، وتقويض للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ويضعنا على مسار خطير من الوجهتين الأخلاقية والقانونية، إذ يبعث إلى العالم بفكرة خاطئة عما تفعله هذه الهيئة الموقرة هنا اليوم، ويزيل ويقوض جدية هذا الاجتماع الذي أشعر بالامتنان بصفة خاصة إذ أرى فيه السيد بيلت، والسيد سولانا، وغيرهما من كبار ممثلي المجتمع الدولي.

فلا مكان في هذه المناقشة لأحد ممثلي النظام المذكور الذي يواصل تكتيكاته القمعية في الداخل، وسياساته المتسمة بالقومية المتطرفة في الخارج، التي ساعدت على إشعال أربع حروب في البلقان على مدى العقد المنصرم. ومن غير اللائق السماح لأحد ممثلي تلك الحكومة باستغلال المجلس في مناقشة تتعلق بموقفنا إزاء كوسوفو وقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) لكي يدعم ذات السياسات التي اضطرت الأمم المتحدة إلى التدخل.

ونوصي بأن يذكر المجلس صراحة وبما لا يدع مجالا للشك رفضه لسياسات الكراهية والحرب التي يحتضنها نظام بلغراد؛ وعدم تسامحه مع انتهاكات حقوق الإنسان؛ وتأييده الكامل للجهود التي تبذلها المحكمة الدولية لجرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة من أجل محاكمة جميع، وأكرر كلمة جميع، من وجهت اليهم الاتهامات.

لهذا السبب يطلب وفدي إجراء تصويت على الدعوة المقترحة. وبطبيعة الحال، سيصوت وفدي بالرفض.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): ننتقل الآن إلى التصويت. هل يرغب أي وفد في الكلام قبل التصويت؟

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): شهدنا منذ بداية هذا العام عددا كبيرا من التطورات الجديدة الهامة في أساليب عمل المجلس وإجراءاته، وأهمها الاتجاه إلى المزيد من مشاركة غير الأعضاء في مناقشات هذه الهيئة. وأود أن أشير إلى أحد الأحداث الأخيرة تأييدا لما أقول، وهو الجلسات التي عقدها المجلس يومي ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه، وشارك فيها أعضاء اللجنة السياسية لاتفاق لوساكا. وأود التأكيد على أن تلك كانت المرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة التي يجلس فيها على طاولة مجلس الأمن ممثلون لحركات المتمردين، ويشاركون في مناقشات المجلس.

وتعلق أوكرانيا، بوصفها من الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، أهمية خاصة على هذا الاتجاه الهام. ولدي اعتقاد راسخ بأن مجلس الأمن بصفة عامة يستمد فوائد جمة من هذا الاتجاه، الذي يعزز تأثيره الفعلي على الحالة في الميدان. وفي هذا الصدد، يرى وفدي تناقضا بين هذا الاتجاه وطلب إجراء التصويت بشأن مشاركة ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في جلسة المجلس.

فبادئ ذي بدء، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ما زالت بين المشاركين في عملية السلام في البلقان. وهي من الأطراف الموقعة على اتفاق دايتون/باريس للسلام. وهي من الدول المضيفة للوجود الدولي في كوسوفو. وهي طرف في تسوية نزاع بريفلاكا. ونرى أن في هذا ما يكفي من الأسباب للسماح لهذا البلد بالمشاركة في مناقشة مجلس الأمن بشأن الحالة في البلقان بصفة عامة.

علاوة على ذلك، يجب علي أن أشير إلى الأحكام الهامة الواردة في المادة ٣٢ من ميثاق الأمم المتحدة، والتي يتعين بموجبها توجيه الدعوة إلى أي دولة تكون طرفا في نزاع معروض على مجلس الأمن لبحثه للاشتراك في المناقشات المتعلقة بهذا النزاع. ومن المحال إنكار أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ما زالت بالفعل طرفا في كل مسار من مسارات عملية السلام في البلقان.

ومنذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، اعتمد مجلس الأمن صيغة خاصة لتوجيه الدعوة حين يواجه طلبا مقدما من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للمشاركة. وبمقتضى هذه الصيغة، يقوم رئيس المجلس، استجابة لطلب خطي مقدم من ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بتوجيه الدعوة إلى الممثل المعني بالإسم لمخاطبة المجلس في سياق مناقشة البند المعروض عليه. ولا نرى في المرحلة الحالية أي مبررات للتخلي عن هذه الممارسة التي ظلت معمولا بها طيلة ثماني سنوات تقريبا.

لهذه الأسباب سيصوت وفدي لصالح مشاركة السيد يوفانوفيتش في جلسة مجلس الأمن العلنية اليوم.

وختاما، أود أن أسجل أن أوكرانيا تتخذ هذا الموقف دون مساس بحال من الأحوال بوضع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): ما لم يرغب عضو آخر من أعضاء المجلس في التكلم قبل التصويت، سأعتبر أن المجلس مستعد الآن لإجراء التصويت على الطلب المقدم من السيد يوفانوفيتش.

تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أوكرانيا، الصين، ناميبيا.

المعارضون:

بنغلاديش، فرنسا، كندا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

الأرجنتين، تونس، جامايكا، مالي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): جاءت نتيجة التصويت على النحو التالي، المؤيدون ٤، والمعارضون ٧ والممتنعون عن التصويت ٤. ولم يوافق على طلب السيد يوفانوفيتش حيث لم يحصل على عدد الأصوات المطلوب. وسوف أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيد شين غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): يعرب الوفد الصيني عن أسفه العميق إزاء القرار الذي اتخذه مجلس الأمن للتو. فالوفد الصيني يرى أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بلد هام من بلدان منطقة البلقان. كما أنها دولة معنية بصورة مباشرة وهي طرف في اتفاق دايتون. ولا يهم أن نتفق أو لا نتفق مع سياسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فاستبعاد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من مجلس الأمن وعدم السماح لها بالكلام لن يسهم في حل مشكلة البلقان.

ولا ينبغي أن يحرم مجلس الأمن دولة ذات سيادة من حقها في تبيان موقفها حين تريد ذلك. فهذا إجراء يتعارض مع روح ميثاق الأمم المتحدة. ولذا نود مرة أخرى أن نعرب عن أسفنا العميق إزاء القرار الذي اتخذه مجلس الأمن لتوه.

السيد ليستر (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): إن امتناع الأرجنتين عن التصويت يستند إلى شكوك خطيرة ساورت وفدي إزاء الأسباب الكامنة وراء حرمان السيد يوفانوفيتش مع المشاركة في هذه المناقشة، وعلى الأخص إذا تذكرنا وقائع سابقة في المجلس في الشهور الأخيرة، ولا سيما خلال كانون الأول/ديسمبر.

وأود أن أوضح بجلاء أن هذا التصويت لا يعني بأي حال تأييد نظام بلغراد أو تعزيزه أو التعاطف معه، وفي هذا الصدد يوافق وفدي على كل شيء تقريبا قاله الآن الممثل الدائم للولايات المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سوف أدلي ببيان بصفتي الممثل الدائم لفرنسا.

لقد صوتت فرنسا ضد الطلب المقدم من السيد يوفانوفيتش للمشاركة في هذا الاجتماع لمجلس الأمن. ونحن نرى أن مشاركة السيد يوفانوفيتش في هذا الاجتماع غير ملائمة. وليس لدينا اعتراض على المبدأ العام بإتاحة الفرصة للسيد يوفانوفيتش للمشاركة في اجتماع لمجلس الأمن. فهذا التصويت لا علاقة له بمركز جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الأمم المتحدة، ولا يؤثر عليه، فهذه مسألة جوهرية تنظمها قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

وأستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بشعور من الأسف الشديد أقيِّم ما حدث للتو في المجلس من تطبيق مباشر لسياسة بلدان معينة ترمي إلى استبعاد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من المشاركة، لا في اجتماع اليوم فحسب بل وبصفة عامة في عملية التسوية لمنطقة البلقان. وهذا أمر يتعارض مع نص وروح ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ومبادئه، ويعرقل أداء مجلس الأمن والمجتمع الدولي لمهامهما.

ولا يليق بي حتى أن أذكر في هذه القاعة بأنه وفقا للمادة ٣١ من ميثاق الأمم المتحدة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الحق في المشاركة في هذه المناقشة على قدم المساواة

مع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة التي تقدمت بمثل هذه الطلبات. ومن الأمور المحرجة لي أن أضطر إلى الإشارة إلى أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بلد تتأثر مصالحه مباشرة بالبند قيد المناقشة في اجتماع اليوم. فإن لم يكن هذا سببا كافيا لأي منا هنا، فبوسع الأعضاء أن يتذكروا أنه وفقا للمادة ٣٢ من الميثاق يحق حتى لدولة ليست عضوا في الأمم المتحدة أن تشترك في مناقشة مجلس الأمن لأي حالة يكون ذلك البلد طرفا فيها.

ومناقشة مشكلة البلقان بدون جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية هراء. ويقلقنا كذلك أن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لا تزال تستغل كأداة سياسية، وقد تجلى هذا مرة أخرى في الآونة الأخيرة حين رفضت المدعية العامة بالمحكمة، السيدة كارلا ديل بونتي، النظر في استخدام القوة السافر وانتهاكات القانون الإنساني الدولي من قِبل منظمة معاهدة شمال الأطلسي. ولا يمكن لروسيا أن تؤيد هذه المحاولة الهدامة لعزل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وذلك من ناحيتي التسوية السياسية في البلقان والأضرار التي تلحقها تلك المحاولات بالأمم المتحدة بصفتها منظمة عالمية.

ومن ثم تنشأ سابقة بالغة الخطورة عندما تستبعد دول لا تستساغ لأسباب سياسية، من المشاركة في أعمال الأمم المتحدة. ولا يمكن أن يكون تكميم أفواه الناس خير وسيلة لمناقشة المشاكل الدولية الحادة. بل إن لكل متهم الحق في الدفاع عن موقفه.

إن اجتماع مجلس الأمن بشأن البلقان، بدون مشاركة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مشاركة كاملة فيه يفقد معناه من الناحية العملية، حيث يقصى أحد الأطراف الأساسيين من مناقشة مشكلة التوصل إلى تسوية، يمكن أن يكون لها تأثير فعلي على تطور الأحداث في تلك المنطقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): إن لم يكن ثمة اعتراض فإن الممثل الدائم للبرتغال والسيد سولانا سوف يتكلمان عقب السيد بيلت مباشرة وقبل أعضاء المجلس.

لم يكن ثمة اعتراض، وتقرر ذلك.

وسوف ينظر مجلس الأمن الآن في البند المدرج في جدول أعماله. ومجلس الأمن مجتمع الآن وفقا لتفاهم تم التوصل إليه في مشاورات سابقة وفي هذه الجلسة يستمع المجلس إلى بيان من السيد كارل بيلت، المبعوث الخاص للأمين العام إلى البلقان. وأعطي الكلمة الآن للسيد بيلت.

السيد بيلت (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقديري لهذه الفرصة للعودة إلى المجلس بشأن هذه القضية الهامة، قضية البحث عن الاستقرار الذاتي البقاء في دول البلقان. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديري لفرصة القيام بهذا عندما سيقوم الممثل السامي للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية والأمن المشترك، السيد خافيير سولانا، بمخاطبة المجلس أيضا بشأن هذه القضايا ذاتها. وبطرق كثيرة جدا، تتكامل جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في تلك المنطقة، وتبرهن هذه المناقشة هنا اليوم على ذلك.

الاستقرار الذاتي البقاء في ذلك الجزء من أوروبا ليس بالتأكيد استقرارا جديدا. وعندما تكلمت في هذه القاعة في أواخر شباط/فبراير، أشرت إلى الأولوية العليا التي منحها المجتمع الدولي لهذا منذ بداية تفكك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية القديمة في أوائل التسعينات. وأشرت أيضا حينئذ إلى أننا بعيدون عن الأهداف التي وضعناها. وعندما ننظر فقط إلى الأمم المتحدة، نجد أن لدينا الآن ما لا يقل عن ثلاث عمليات لحفظ السلام في المنطقة. وكانت هناك في السابق أربع بعثات كبيرة أخرى تابعة للأمم المتحدة. وللمجتمع الدولي الأوسع ما يقرب من ربع مليون شاب

وشابة يرتدون الزي العسكري، وهم إما يخدمون في عمليات السلام، أو عادوا على الفور من مثل هذه العمليات، أو يستعدون بنشاط للذهاب إليها. ونحن نعلم أنه لو انسحبت هذه القوات اليوم، فإن من المحتمل جدا اندلاع حرب غدا.

هذه هي حقيقة الحالة في المنطقة اليوم. ولا يمكن أن يتحقق الاستقرار الذاتي البقاء إلا عندما ينشأ إطار سياسي ثابت للمنطقة برمتها. ولن تسود هذه الحالة إلا عندما تقبل مختلف المجتمعات الوطنية والمجتمعات الأخرى في المنطقة مثل هذا الإطار السياسي، وعندما يعترف به بالكامل من المجتمع الدولي في نهاية اليوم برعاية هذا المجلس.

تبيِّن التجربة التاريخية أنه عندما يوضع مثل هذا الإطار الثابت في مكانه، يمكن أن تعيش شعوب ودول المنطقة سويا في سلام بنفس الطريقة الموجودة في أجزاء أخرى من أوروبا بل وفي العالم. ولكن التجربة التاريخية تبيِّن بنفس القدر أنه حيثما يكون الإطار السياسي للمنطقة غير واضح أو هشا أو غير محدد، أو عندما يبدو كذلك، فعندئذ يظهر ميل نحو توسيع دائرة المخاوف من ناحية، وزيادة التوقعات من ناحية أخرى، التي كثيرا ما يدفعها المتطرفون، وتؤدي دائما تقريبا إلى الصراع، والحرب، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وكانت هذه هي الحالة أثناء التدهور البطيء للامبراطورية العثمانية. وكانت هذه هي الحالة مرة أخرى أثناء المجزرة بين الأعراق والمجزرة الوطنية في المنطقة خلال الحرب العالمية الثانية، وكانت هذه هي الحالة أيضا مرة تلو المرة منذ أوائل التسعينات.

واليوم يتركز معظم انتباهنا على البوسنة حيث نحرز تقدما بطيئا ولكنه ثابت بتنفيذ اتفاق دايتون للسلام لعام ١٩٩٥، وعلى كوسوفو حيث تنشغل الأمم المتحدة، في غياب اتفاق سلام مناسب، في واحدة من أصعب بعثاتها وأكثرها إلحاحا.

ولكن المنطقة أكبر من هذا. ويمكن المجادلة بأن البوسنة وكوسوفو هما بالضبط أكثر مناطق الكسر حدة حيث تلتقي مختلف البرامج الوطنية للمنطقة بصورة واضحة للغاية. وإنني أؤكد على هذا لكي أشدد على أننا لن ننجح أبدا، لا في كوسوفو ولا في البوسنة إذا فشلنا في المنطقة الأوسع الواقعة بين جنوب سلوفينيا وشمال اليونان.

ومن الواضح أن الاستقرار في كوسوفو وفي البوسنة حيوي في المنطقة. ومثل هذا الاستقرار غير قابل للإنجاز على المدى البعيد إذا لم يكن هناك هيكل مستقر للمنطقة بأسرها، وأضيف أنه إذا لم يكن هناك مكان للمنطقة في العملية الأوسع وفي الهياكل الأوسع للتكامل الأوروبي. وبهذا فقط يمكن أن يسود استقرار ذاتي البقاء.

بالنسبة لكوسوفو، سبق للممثل الخاص للأمين العام السيد كوتشنر أن أبلغ المجلس بالجهود الجارية للتحرك نحو إقامة الهياكل لحكومة ذاتية البقاء والحكم الذاتي الواسع. واعتبر أن لذلك أهمية حاسمة للاستقرار الأوسع في المنطقة أيضا. ولكن هذه الجهود تبذل - ولنكن واضحين بشأن هذا - في جو بعيد عن أن يكون مرضيا في عدد من الجوانب.

يوجد جو من الإرهاب ضد الأقليات في كوسوفو، وأساسا ضد الأقلية الصربية، وهذا شيء منفر. ولا يزال يوجد من حكم السفاحين أكثر مما يوجد من حكم القانون. ورغم أن قيادة كوسوفو الألبانية المحلية أدانت أعمال العنف، فلا يزال يوجد جو من القبول بالإرهاب الذي يجب ألا نقبله أبدا.

ولا يمكن أن يكون هذا حجة تبرر التخلي عن جهودنا لاستحداث هياكل للحكومة الذاتية والحكم الذاتي

أو تأجيلها. على النقيض من ذلك، وفي المدى الطويل - وقد يكون طويلا حقا - لا توجد وسيلة أخرى. وسوف يتعلم الممثلون المنتخبون لكوسوفو في المستقبل القريب أن أوروبا وبقية المجتمع الدولي لن يقبلا نطاقا سياسيا لا يعالج بوضوح قضايا حقوق الإنسان وحماية الأقليات.

في البوسنة، تتركز الجهود الدولية الآن على الأولويات الثلاث للممثل السامي: التعجيل بعودة الأقليات، وتشغيل المؤسسات المشتركة، وضرورة الإصلاحات الاقتصادية. واسمحوا لي أيضا أن أشير إلى الأهمية الخاصة لهذه الأخيرة.

مرت مدة طويلة جدا دون أن ينجز شيء يذكر في البوسنة في هذا الصدد. ونحن نواجه الآن باقتصاد يعتمد على المعونات في حالة بدأت المعونة فيها تتدهور مما أدى إلى أزمة اقتصادية واجتماعية قد لا يمكن تجنبها. وهذا سوف يهدد مستقبل البلد.

وسوف نلح على عودة الأقليات. ولكن في غياب اقتصاد يؤدي وظيفته، هناك مجازفة بأن تصبح البوسنة بلدا يعود إليه الشيوخ لإنهاء حياتهم حيث وُلدوا، ولكن الشبان يتركونه لأنهم لا يرون فيه آفاقا للمستقبل. ويجب على زعماء البوسنة المنتخبين أن يتخذوا إجراءات بهذا الصدد.

وإذا قمنا بتوسيع أفقنا من كوسوفو والبوسنة، أعتقد أن أكثر المسائل إلحاحا في المنطقة هي مسألة مستقبل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الحالية. ولا يمكننا أن نحصل على استقرار ذاتي البقاء في المنطقة ما لم يكن لدينا استقرار ذاتي البقاء في مختلف أجزائها. وفي هذا الصدد، فإن الحالة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تسبب القلق، فالهياكل الحالية ليوغوسلافيا الحالية غير قابلة للبقاء.

ويرجع هذا أساسا إلى الأزمة الدستورية الحادة بين جمهورية الجبل الأسود والسلطات الاتحادية في بلغراد، حيث تم استغلال ضخم للمؤسسات الاتحادية ليوغوسلافيا حتى يمكن أيضا استبعاد ممثلي السلطات المنتخبة للجبل الأسود. وهم الآن يسيرون في طريق بطيء ولكنه ثابت نحو التصادم. وربما لا يكون ذلك وشيكا، ولكن الاتجاهات موجودة بصورة واضحة جدا. وأعتقد أن من الأهمية الكبرى بمكان أن نقدم جميعا الدعم إلى السلطات المنتخبة في الجبل الأسود في جهودها لتمهيد الطريق للصفقة الجديدة التي يبحثون عنها.

وبالإضافة إلى هذه الأزمة الدستورية الحادة، توجد بالطبع أيضا القضية التي لم تحسم والمتعلقة بالمركز المستقبلي لكوسوفو. وعلى الرغم من أنها تظل على الورق جزءا لا يتجزأ من جمهورية صربيا، فإن الحقيقة مختلفة. ولا أستطيع أن أرى أية ظروف لا يتعين في إطارها ألا يشمل اتفاق السلام انفصالا دستوريا واضحا بين الاثنتين.

وهكذا، فإن لدينا حالة تتصف فيها الهياكل الحالية ليوغوسلافيا الحالية بكونها غير قابلة للاستدامة. وإن لم نعترف بهذا ونحاول تمهيد الطريق لحلول مستدامة، توجد مجازفة واضحة لحدوث مزيد من الصراع والتفكك يحتمل أن يكون مصحوبا بعواقب خطيرة للمنطقة برمتها.

عندما أتجول في المنطقة ألاحظ أن معظم قادتها يرون أن استمرار سلامة أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أمر هام للاستقرار الإقليمي الأوسع وللاستقرار الداخلي لمختلف البلدان. وهم مترعجون من الحالة الراهنة في يوغوسلافيا، ولكنهم لا يحبذون مزيدا من التفكك في المنطقة.

أيادينا مكبلة بلا شك في بحثنا عن السلام بسبب أن الأشخاص الرئيسيين في المراكز الحكومية الرئيسية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يرفضون احترام الأحكام

الصادرة عن المحكمة الدولية، ويخلقون بذلك حالة لا نستطيع فيها أن نتعامل معهم.

وهذه الحالة خطيرة أساسا بالنسبة للجمهورية الاتحادية ذاتها، ولكنها خطيرة أيضا بالطبع للمنطقة الأوسع. وأعتقد أن من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وافقت في اتفاق دايتون للسلام على الوضع القائل بأن الأشخاص الصادرة بحقهم لوائح اتهام من المحكمة ولا يتعاونون معها، لا يمكنهم تقلد مناصب عامة.

إن ما نطالبهم به اليوم لا يزيد في شيء عما سبق لهم أنفسهم الموافقة على مطالبة الآخرين به في إطار البحث عن السلام في الإقليم. وكلما سارعت سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسائر نظامها السياسي إلى إدراك المنطق وراء ذلك، أمكننا جميعا أن نعمل سويا لإيجاد هياكل ذاتية الاستمرار - بحدودها أيضا - في إطار البحث عن الاستقرار الذاتي الاستمرار في الإقليم برمته.

إننا لا نستطيع الانتظار طويلا. ونحن نعرف من التجارب المريرة أنه ما دام هناك شعور بأن الترتيبات المتخذة ليست نهائية وأن المسائل الرئيسية لا تزال مفتوحة، فسوف تستمر التوترات على الأرجح، وسيبقى هناك الخطر الماثل دائما لظهور قوى النعرات القومية والانتقام والتمرد مرة أخرى، مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب مدمرة. وهذا هو الوضع الذي نحن بصدده اليوم.

ثمة اتجاهات إيجابية وأخرى سلبية في الإقليم بالتأكيد. ونحن نسعى إلى تقوية الاتجاهات الإيجابية منها - وأود الإشارة هنا إلى التغيرات السياسية الإيجابية في كرواتيا - في الوقت الذي نحاول فيه التخفيف من حدة الاتجاهات السلبية: وأشير هنا إلى تزايد معدلات الجريمة المنظمة في أجزاء كبيرة من الإقليم. ولكن ما دامت القضايا الصميمية للصراعات الرئيسية مفتوحة، فسوف يظل خطر دفع قوى التفكك للإقليم إلى صراع جديد قائما.

وهناك العديد من القضايا السياسية المفتوحة، فضلا عن تلك المرتبطة بعدم قابلية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الحالية للاستمرار. وربما كانت مسألة شبه جزيرة بريفلاكا ضئيلة إلا أنها ذات مغزى. فمفاوضات الخلافة مستمرة منذ قرابة عشر سنوات دون أي نتيجة على الإطلاق. وهناك أيضا قضايا لم تحل بعد وتتعلق بإقامة علاقات طبيعية كاملة بين دول الإقليم كافة.

إنني أتصور كل هذه القضايا وقد امتزجت، عند نقطة ما من الزمن، في تسوية إقليمية شاملة للقضايا السياسية المعلقة. ومن شأن هذه التسوية لا أن تفتح الباب لعودة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى الاندماج التام والعاجل في الإقليم فحسب، بل أن تكون أكثر أهمية لدخول الإقليم في عملية اندماج مع باقي أوروبا ومع المجتمع الدولي. ولن يتسنى التوصل إلى مثل هذه التسوية السياسية الشاملة ما لم يكن لدينا توافق في الرأي داخل المجتمع الدولي، ممثلا في مجلس الأمن، بشأن ما نحاول مساعدة الإقليم على تحقيقه. ولن يتسنى ذلك إذا لم يتوفر إدراك بوجوب أن تكون الصفقة الحقيقية للسلام الحقيقي ملبية للحد الأدنى من مطالب كل طرف وإن كان من غير المرجح أن تلبي الحد الأقصى من مطالب أي طرف.

لذا، فإن الحوار مع المجلس، وفي إطاره، جزء ضروري من تهيئة التوافق في الآراء الذي سيجعلنا على استعداد للتحرك صوب تسوية سياسية شاملة، عندما تكون الظروف مهيأة لذلك.

تجري خلال العام الحالي انتخابات مهمة في الإقليم. فلقد أجريت بالفعل الانتخابات البرلمانية والرئاسية في كرواتيا؛ وكذلك الانتخابات المحلية البوسنية والانتخابات

المحلية في جزء من الجبل الأسود. وسيشهد نفس العام انتخابات مهمة أخرى. ونحن نتحرك، كما أسلفت صوب انتخابات محلية في كوسوفو، كما ستجري انتخابات محلية حامية الوطيس في ألبانيا المتاخمة، وكذلك في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وسوف تجري انتخابات برلمانية في البوسنة في مرحلة لاحقة. ومن المتعين إجراء انتخابات محلية في صربيا. وكذلك انتخابات فيدرالية في يوغوسلافيا؛ وإن كان من الصعب أن تكون هذه الانتخابات حرة ونزيهة، إلا أنها يمكن أن تمثل فرصة لشعب صربيا ويوغوسلافيا حتى يُسمع صوته. والخيار أمامه هو بين الانعزال والاندماج.

وإن كانت هناك إمكانيات للتغيرات الإيجابية، فهناك في الوقت نفسه احتمالات لتفجر صراعات مدمرة، في غضون العديد من هذه الانتخابات. وفي اعتقادي أن الرسالة التي سيرسلها المجتمع الدولي ستكون مهمة لهم جميعا. وإن موقف الاتحاد الأوروبي ينطوي على أهمية خاصة، بطبيعة الحال. وإنني أعتقد بقوة أننا يجب أن نسعى إلى حلول طويلة الأجل لقضايا الإقليم بتمهيد الطريق أمام الاندماج مع أوروبا. ولن يتسنى التغلب على قوى التفسخ في الإقليم في نهاية الأمر إلا في اليوم الذي تتهيأ فيه الظروف الكاملة لإخضاعها لقوى الاندماج في أوروبا برمتها. عندئذ لن يكون بوسعنا تحقيق الاستقرار ذاتي الاستمرار فحسب، بل وتهيئة الظروف المواتية للنمو الاقتصادي الذاتي الاستمرار في الإقليم، والذي بدونه لن نستطيع التغلب على الإرث المروع من الدمار والعقوبات والانعزال الذي دام سنوات عديدة.

وباستثناء الشرق الأوسط، لم يوجد على امتداد تاريخ الأمم المتحدة إقليم آخر في العالم أشد احتياجا لهذا الكم من عمليات السلام مثل الإقليم الواقع جنوب سلوفينيا وشمال اليونان. ولذا، ينبغي ألا يقتصر اهتمامنا على تهيئة الظروف لنجاح مهمة الأمم المتحدة في كوسوفو والبوسنة؛ بل يجب أن يكون اهتمامنا قويا بمساعدة الإقليم الذي يقوم الآخرون بحفظ السلام فيه، على أن يصبح إقليما يتولى أبناؤه أنفسهم حفظ سلامه. غير أننا يجب أن نعترف جميعا بأن الطريق أمامنا طويل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي ممثل البرتغال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مونتيرو (البرتغال) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، سيدي، أن أعرب عن سروري لرئاستكم عمل مجلس الأمن هذا الشهر، وأن أهنئكم على تنظيم هذه المناقشة التاريخية.

(تكلم بالانكليزية)

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا، وقبرص، ومالطة، فضلا عن بلدي الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوين في المنطقة الاقتصادية الأوروبية - أيسلندا وليختنشتاين.

لقد استمع الاتحاد الأوروبي بعظيم التقدير إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها للمجلس اليوم السيد كارل بيلت، المبعوث الخاص للأمين العام إلى البلقان. ونحن نرحب بهذه الفرصة لدراسة الوضع في المنطقة من منظور إقليمي. ومن نافلة القول أنه إذا أريد استعادة السلام والأمن في الإقليم، وكذلك ازدهار الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، فينبغي أن يحدث ذلك في كل أنحاء البلقان.

الاتحاد الأوروبي أكبر المساهمين في الجهود الدولية للمساعدة في إقرار السلام والاستقرار في الإقليم. وفي الفترة

بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٩، ساهم الاتحاد الأوروبي بأكثر من ١٧ مليار يورو في مساعدات التنمية، والميزانية، والمساعدات الإنسانية في جنوب شرقي أوروبا. كما يعرض الاتحاد الأوروبي اتفاقات الاستقرار والانتساب على خمس من بلدان جنوب شرقي أوروبا في إطار متطور للعضوية في الاتحاد الأوروبي في نهاية المطاف. واسمحوا لي أن استرعي انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى الورقة التي أعدتها المفوضية الأوروبية والمتاحة منذ فترة؛ وتشتمل هذه الورقة على تفاصيل أكبر لمساهمات الاتحاد الأوروبي في إقليم غرب البلقان.

وليس ثمة شك في أن الاتحاد الأوروبي يلتزم - التزاما شديدا - بالجهود الرامية إلى جعل غرب البلقان ينعم بالسلام والازدهار. ويرى الاتحاد الأوروبي إن موجة العنف الأخيرة ذات الدوافع الطائفية في كوسوفو لا يمكن التغاضي عنها، ويتعين وقفها. ويجب أن يكون بمقدور أبناء كوسوفو كافة، أيا كانت أصولهم الطائفية، البقاء في كوسوفو أو العودة إإليها، والعيش هناك في سلام دون تحرش أو ترهيب من أي نوع. ويجب أن يتحمل قادة كافة الطوائف وبخاصة طائفة ألبان كوسوفو، مسؤولية تحقيق ذلك، وأن يعملوا بحزم وعلى وجه السرعة من أجل نشر التسامح والاحترام المتبادل في كوسوفو.

ولقد تم تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لمدة عام آخر هذا الأسبوع، الأمر الذي يوضح بجلاء التزام المجتمع الدولي بإنفاذ اتفاق باريس - دايتون للسلام. لقد تحقق الكثير بعد انقضاء خمس سنوات، غير أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله، وهو ما أوضحه للمجلس السيد جاك بول كلاين، الممثل الخاص للأمين العام في البوسنة والهرسك في الأسبوع الماضي.

ووضع الاجتماع الأخير لمجلس تنفيذ السلام أولويات لمرحلة جديدة معجَّلة لتنفيذ السلام في ثلاثة مجالات استراتيجية رئيسية هي: الإصلاح الاقتصادي، والإسراع بعودة المشردين والمؤسسات العاملة المشتركة المنتخبة ديمقراطيا والخاضعة للمساءلة.

وثمة جانب بالغ الأهمية لعملية المصالحة الوطنية في البوسنة، وفي منطقة البلقان ككل، هو إحساس كل المجتمعات المحلية بأنه تمَّت إقامة العدالة، وفي هذا السباق فإن عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة يجب أن يستمر وأن يتابع بنشاط. ويحث الاتحاد الأوروبي على تقديم الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب وما زالوا طليقي السراح، إلى العدالة. ويجب على السلطات البوسنية وجميع الحكومات ذات الصلة في المنطقة أن تتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية تعاونا تاما لا لبس فيه تحقيقا لهذه الغاية.

وتعتمد العملية السلمية في البوسنة، وكذلك احتمالات استتباب السلام والأمن في المنطقة ككل، إلى درجة كبيرة على ما إذا كان سيتاح للديمقراطية أن تتنفس في صربيا. ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق بالغ إزاء التدهور المستمر للحالة السياسية في صربيا، ويدين تصعيد نظام بلغراد لقمعه المعارضة الديمقراطية ووسائط الإعلام المستقلة. وسياسة الاتحاد الأوروبي ليست موجهة ضد الشعب الصربي، بل ضد نظام الرئيس ميلوسوفيتش، الذي ينتهك حقوق الإنسان الأساسية على نحو سافر للغاية. والاتحاد الأوروبي ملتزم بتعزيز حواره مع المجمَّع المدني الصربي ودعم الديمقراطية وحرية التعبير في صربيا؛ وبمواصلة دعمه لحكومة الجبل الأسود المنتخبة ديمقراطيا، وبالمساعدة في إقامة تعايش سلمي في كوسوفو.

أما الطريق إلى الأمام فقد دل عليها شعب كرواتيا. وقد أَذن انتخاب حكومة كرواتية جديدة، في شباط/فبراير،

ملتزمة بإجراء إصلاحات شاملة، ببداية عهد جديد في البلد، والاتحاد الأوروبي ملتزم بالعمل على نحو وثيق للغاية مع السلطات الكرواتية في سعيها إلى جعل كرواتيا عضوا كامل العضوية في الجماعة الأوروبية - الأطلسية. وهذا قطعا هو الهدف النهائي لجميع بلدان غرب البلقان - أن تكون أعضاء مشاركة في أوروبا الحرة والديمقراطية. ويمثِّل السلام والازدهار والاستقرار في جنوب شرقي أوروبا أولوية استراتيجية للاتحاد الأوروبي، ولا يزال هدفه العام هو تحقيق أكمل اندماج ممكن لبلدان المنطقة في التيار السياسي والاقتصادي الرئيسي في أوروبا.

وبعد إلقاء هذه النظرة العاجلة على مواقف الاتحاد الأوروبي بشأن التطورات الراهنة في منطقة غربي البلقان، اسمحوا لي الآن أن أعطي الفرصة للسيد خافيير سولانا، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية والأمن المشترك والأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي. وهو سيقدم المزيد من التفاصيل عن الدور الرائد للاتحاد الأوروبي في تحويل ماضي البلقان القائم على الحرب والدمار إلى مستقبل ينعم بالسلام والازدهار، والديمقراطية وحقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الدائم للبرتغال على كلماته اللطيفة الموجهة إليَّ.

المتكلم التالي في القائمة أمامي هو الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي والممثل السامي للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية والأمن المشترك، السيد خافيير سولانا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس، وأرحب به ترحيبا حارا للغاية وهو يخاطب مجلس الأمن بهذه الصفة لأول مرة.

السيد سولانا (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف كبير ومصدر سعادة غامرة لي كما يمكنكم أن تتصوروا، أن أكون هنا في المجلس اليوم لمناقشة موضوع يعلِّق عليه الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة.

وأود أن أتقدم بالشكر إلى الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن، وإليكم على وجه الخصوص، سيدي الرئيس، على ما بذلتموه من جهود لتنظيم هذا الاجتماع الهام.

(تكلم بالاسبانية)

واسمحوا لي أيضا أن أعيد إلى الأذهان لحظة مؤثرة للغاية حدثت في نفس هذه القاعة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، عندما اجتمع مجلس الأمن لمناقشة مسألة هايتي. وكان لي، بصفتي وزيرا لخارجية بلدي آنذاك، الشرف العظيم والسرور البالغ بترؤس تلك الجلسة الهامة، التي أعتقد أنه كان لها أثر كبير على مصير هايتي الحبيبة إلى نفوسنا.

(تكلم بالانكليزية)

وأود في المقام الأول أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على إتاحتهم الفرصة لي لمخاطبة المجلس. وأود أن أشكر على وجه الخصوص المبعوث الخاص للأمين العام للبلقان، السيد كارل بيلت، على ملاحظاته الافتتاحية، التي مهَّدت للمناقشة هذا الصباح. وأود أيضا أن أشكر صديقي الحميم السفير مونتيرو على البيان الذي أدلى به بصفته ممثلا لرئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي.

لقد ظل الاتحاد الأوروبي طوال سنين عديدة جدا يمثِّل صوتا هاما في مجالات عديدة من عمل الأمم المتحدة، ولا سيما في ميادين مثل حقوق الإنسان، والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والتنمية. وهذا ينطبق أيضا بصورة متزايدة على القضايا الأمنية. والاتحاد الأوروبي يتطور بسرعة أكبر من أي وقت مضى إلى منظمة في متناولها طائفة كاملة من أدوات السياسة الخارجية، من العلاقات الاقتصادية إلى إدارة الأزمات. وهذا يجعل علاقتنا مع الأمم المتحدة، وخصوصا مع مجلس الأمن، أكثر أهمية أيضا. والمبادئ التي

تستند إليها سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية والأمنية تعكس أهداف الأمم المتحدة كما هي محددة في الميثاق. وبالتالي فإنه ليس شرف عظيم لي فحسب أن أخاطب مجلس الأمن، ولكنه أيضا خطوة تاريخية في تطوير سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية.

إن المناقشة صباح اليوم ليست استجابة لأزمة معيَّنة في البلقان. لقد كانت الأزمات من هذا القبيل في الماضي جزءا لا مناص منه من تطور البلقان. وليس هناك ضمان بألا نواجه المزيد من الأزمات مستقبلا. ولكن لا شك لديّ في أنه سيتم التغلب على هذه الأزمات، كما حدث في الماضي.

وبياني صباح اليوم هو على سبيل تفسير أسباب بقائي متفائلا بشأن مستقبل البلقان على الرغم من المشاكل والصعاب الكثيرة جدا التي ما زلنا نواجهها. ولم يكن من قبيل الصدف أن طُلب مني أن أمضي معظم وقتي، خلال الشهور التسعة التي انقضت منذ أن توليت منصبي الحالي، أن أركِّز اهتمامي على منطقة البلقان. بل إن هذا يعكس الأهمية التي يوليها الاتحاد الأوروبي للمنطقة التي يتشاطر معها حدودا مشتركة والتي له معها الكثير جدا من الأمور المشتركة.

والاتحاد الأوروبي، الذي تأسس بهدف محدد هو تجنب الصراع مستقبلا، لا يسعه التقاعس في وجه الصراعات الدائرة على عتبة داره، ولم يكن مستعدا للتقاعس إزاءها والوقوف مكتوف اليدين. وهذه ليست مجرد أمر عاطفة. فالاستقرار الطويل الأمد في البلقان من شأنه أن يجلب المزيد من الأمن والمزيد من الازدهار لأوروبا ككل. وهذا هو السبب في أن الاتحاد الأوروبي قطع على نفسه التزاما طويل الأجل تجاه المنطقة. وهو التزام تضطلع فيه الدول الأعضاء، وبالطبع للجنة الأوروبية، بدور حيوي. وقد أدى ذلك إلى أن يطلب مني رؤساء حكومات الاتحاد الأوروبي بالتحديد أن أتناول موضوع تنسيق سياسات الاتحاد الأوروبي في البلقان وأن أجعل ما يبذله من جهود في هذا المجال أكثر ظهورا للعيان.

يرمي هدفنا إلى إدماج بلدان المنطقة على أكمل وجه ممكن في الاتجاه السياسي والاقتصادي الرئيسي الموحد لأوروبا. ويجري ذلك بالفعل نتيجة للقرار التاريخي الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي في نهاية السنة الماضية لزيادة نطاق عملية توسيع الاتحاد الحالية. إن عملية التوسيع أهم أداة لدينا لضمان استمرار الاستقرار في قارة أوروبا بأسرها. وهذه العملية ذاتها تلزم بلداننا مثل سلوفينيا وبلغاريا ورومانيا بالاندماج في الاتجاه الرئيسي لأوروبا، مع امتدادها بصورة إيجابية في المنطقة بأسرها. وثبت أن عملية التوسيع عامل مساعد في إقامة المزيد من التعاون الإقليمي. فهي على سبيل المثال، تشجع بلدان المنطقة على التصدي بروح إيجابية لمسألة الأقليات التي تتسم بالحساسية.

عملية التوسيع عنصر رئيسي في النهج الإقليمي الشامل الذي هو جوهر سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة. ولكنها ليست العنصر الوحيد. لقد بدأنا عملية تثبيت وارتباط ترمي إلى تكامل بلدان المنطقة في الهياكل الأوروبية. وتشجع هذه العملية الإصلاحات الداخلية، فضلا عن تطوير العلاقات فيما بين بلدان المنطقة.

ميثاق الاستقرار أداة رئيسية أخرى لدعم التنمية الاقتصادية في المنطقة كلها. ويشجع الميثاق أيضا الإصلاحات الداخلية ويقدم الدعم من أجل عملية التكامل. ولكن تعزيز التعاون الإقليمي عنصر من أهم عناصر ميثاق الاستقرار. وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، يمثل ذلك العنصر تحديا من أهم التحديات التي تواجه ميثاق الاستقرار.

نحن بطبيعة الحال المقدم الرئيسي للدعم المالي الضروري الذي يدعم أسس هذه السياسة. والأرقام غنية عن البيان. فمنذ عام ١٩٩١، قدم الاتحاد الأوروبي ودوله

الأعضاء مساهمات لمنطقة البلقان في مجموعها تزيد على ١٧ مليار يورو، مما يجعله أكبر مانح. وفي كوسوفو بمفردها، أنفقنا ما يزيد على ٣ مليارات يورو على برامج غير عسكرية. إضافة إلى التزامنا العسكري الكبير، الذي يشمل تقديم ٠٠٠ ٢٨ جنديا لقوة كوسوفو. وأمر الاتحاد الأوروبي بنشر ٤٣٠ ١ شرطيا، وإرسال مجموعة أخرى تتألف من ٢٧٠ فردا قبل نهاية فصل الصيف.

تشهد تلك الأرقام على مشاركتنا في البلقان. وهي أدوات في سياستنا الشاملة التي تغطي المنطقة بأسرها. وبطبيعة الحال، هناك أوضاع محددة تتطلب استجابات محددة جدا. وكوسوفو مثال واضح على ذلك. ولكن يتعين علينا أن نبقي على نهج كلي وشامل تجاه المنطقة إذا أردنا أن نبقي على أي أمل في تحقيق هدفنا المتمثل في إدخال البلقان في أسرة الأمم الأوروبية. أما البديل فسيكون لا محالة تعزيز الانقسامات والتوترات التي هي في صميم المشاكل التي سببت بالفعل المعاناة إلى حد كبير.

وهناك عقبة رئيسية واحدة تعترض السعي إلى نهج شامل جوهري تجاه منطقة البلقان بأسرها. هذه العقبة هي مقاومة التغير السياسي في بلغراد. ونأمل في أن تحقق المنطقة الاستقرار الدائم. ولكن الاستقرار ليس مثلا أعلى معزولا. فهو يعتمد أيضا على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون والرخاء الناجم عن الصراحة والمشاركة مع الجيران. وهذه القيم تُنتهك بصورة منتظمة بسبب أعمال وسياسات الرئيس ميلوسوفيتش. الاتحاد الأوروبي غير مستعد لاتخاذ موقف المتفرج على القمع المتواصل. ولهذا ندعم بنشاط الديمقراطية وحرية التعبير عن الرأي في صربيا ونقيم علاقات مع ممثلي المجتمع المدني الصربي. ونحن على استعداد لتوسيع نطاق برنامجنا للمساعدة الاقتصادية ليشمل صربيا حالما تعتنق نفس هذه القيم التي تدعم أسس الاتحاد الأوروبي. إننا نرغب في مساعدة الشعب الصربي، ولكن النظام القائم في صربيا في الوقت الحاضر، ما زال يشكل عقبة تعترض ذلك الهدف.

في أماكن أخرى من المنطقة قدمت كرواتيا بخاصة، من خلال انتقالها الديمقراطي الناجح الذي حدث في الآونة الأخيرة، سببا للتفاؤل وساعدت على زيادة احتمال توسيع نطاق التعاون الإقليمي. وفي خط مواز لذلك، نلتزم بمواصلة دعمنا لحكومة الجبل الأسود التي انتخبت بصورة ديمقراطية. وسوف نواصل تقديم الدعم للبوسنة، على الصعيدين السياسي والاقتصادي، على حد سواء، في عملية انتقالها، التي ستؤدي الانتخابات المقبلة دورا رئيسيا فيها. وما زال يتعين عمل الكثير، وما زالت هذه العملية تتطلب التزام المجتمع الدولي والبوسنة ذاتها على نحو مستدام.

واعتقادي الراسخ في أن أفضل فرصة لتحقيق الاستقرار على الأجل الطويل في البلقان هي من خلال تكامل الإقليم بصورة مطردة في الاتجاه الرئيسي الأوروبي. ولن يحدث ذلك بين عشية وضحاها؛ هذه عملية طويلة الأجل. لكنها في غاية الأهمية. وفي إحدى المرات وصف جون هيوم، السياسي الأيرلندي، الاتحاد الأوروبي بأنه أفضل مثال على حل الصراعات في تاريخ العالم. الاتحاد الأوروبي نجح في المحافظة على السلام والاستقرار في أوروبا الغربية مدة نصف قرن. ومن غير المتصور الآن أن تسوي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي خلافاتها بأي وسائل أخرى خلاف الوسائل السلمية. الاتحاد الأوروبي نموذج على أن التكامل الإقليمي هو الضمان لتحقيق السلام. إنه مثال قوي وفعال للمصالحة. ويقدم أيضا الحماية للأقليات في إطار إقليمي شامل. وأي حل آخر لن يقدم أملا كهذا للبلقان.

وبغية تحقيق هذا الهدف الطويل الأجل، حددنا لأنفسنا عددا من الأولويات في الأشهر القادمة.

أولا، سوف نركز طاقاتنا على شتى الانتخابات التي ستجرى في المنطقة في فصل الخريف - حسبما ذكر بالفعل السيد كارل بيلت - في كوسوفو وألبانيا والبوسنة وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ونأمل، أيضا في صربيا. وهذه الانتخابات تهيئ فرصة رئيسية لتعزيز الديمقراطية وحكم القانون في المنطقة. وسوف ندعم المشاركة الكاملة قدر المستطاع في تلك الانتخابات، وسوف نقف بوضوح إلى جانب من يساندون بصورة حقيقية الإصلاح الديمقراطي. بل إننا لن نقدم دعمنا إلا للأطراف والأفراد الذين لا يضحون بالتزامهم بالتسامح العرقي والديمقراطية وحكم القانون.

ثانيا، سوف نواصل تقديم الدعم للمجتمع المدني. الأمر الذي له صلة وثيقة بصفة خاصة فيما يتعلق بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ولكنه يتسم بالأهمية أيضا في سائر أنحاء المنطقة. وجود مجتمع مدني نشط وقوي هو العنصر الرئيسي في التنمية الاقتصادية والسياسية، على حد سواء، وهو العنصر الذي يقرب تلك البلدان كثيرا من الاتحاد الأوروبي. ونركز بخاصة على العمل مع السلطات المحلية، ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية لمساعدتها في اتصالاتها مع نظرائها في المنطقة ومع الاتحاد الأوروبي.

ثالثا، سوف نتابع سياستنا لزيادة تقريب بلدان المنطقة من الاتحاد الأوروبي. وسوف نركز على تطوير عملية الاستقرار والارتباط، التي هي أساس سياستنا تجاه المنطقة. وتجري المفاوضات حاليا مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ومن المتوقع أن تبدأ المفاوضات في القريب مع كرواتيا. ونعمل أيضا عن كثب مع ألبانيا والبوسنة لضمان تهيئة الأوضاع من أجل إجراء تلك المفاوضات في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت الحاضر، تظل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية خارج هذه العملية الهامة. وأتطلع إلى اليوم الذي تنضم فيه إلى جيرانها على نفس المسار نحو التكامل الأوروبي.

أخيرا، سوف نحافظ على التزامنا بتعزيز التعاون الإقليمي. وهذا التعاون الإقليمي ما زال أقل تطورا في المنطقة عما عليه الحال في مناطق أخرى من أوروبا. وهو الأداة الرئيسية للنجاح الاقتصادي في المنطقة وهو الذي يُعجل بتكاملها في الاتحاد الأوروبي. وإحراز التقدم في هذا المجال هو أحد الأهداف الرئيسية لميثاق الاستقرار. ولقد تلقيت على التو ولاية من المجلس الأوروبي لأسعى جاهدا من أجل إقامة تعاون أفضل إزاء مكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية في المنطقة. وأنا متأكد أيضا من أن مؤتمر القمة الذي من المقرر أن يعقد في الخريف بين الاتحاد الأوروبي وبلدان غرب البلقان، الذي اقترحه الرئيس شيراك، سيعطي زخما قويا للإصلاح والتعاون في المنطقة.

أختتم بياني بكلمة محددة عن أولوياتنا في كوسوفو. ما زال هدفنا الرئيسي تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) بصورة كاملة. ولقد تحول الانتباه من التطور الإيجابي الشامل في الحالة عبر الأشهر الماضية إلى انفجار العنف بين الطوائف الذي حدث مؤخرا وما تلاه من قرار المجلس الوطني الصربي بتعليق مشاركته في المؤسسات المرحلية. وبالعمل الشاق مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو والدول الأعضاء سعيتُ في الأيام القليلة الماضية إلى بحث الاهتمامات المشروعة للصرب وتشجيعهم على العودة إلى المؤسسات الانتقالية.

الانتخابات البلدية التي من المقرر عقدها في خريف هذه السنة يقصد بها أن تضع أسس التنمية الديمقراطية والتضامن السياسي في كوسوفو. عملية التسجيل في تقدم، وهيكل الأحزاب المتعددة آخذ في التشكيل بصورة تدريجية.

لكننا يجب أن نعمل بصورة جادة لضمان تهيئة بيئة إيجابية لإجراء الانتخابات.

ونجاح الانتخابات البلدية سوف يمهد الطريق لإقامة هيكل إداري مؤقت تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ومن الضروري أن تعد هذه الهياكل في إطار سلطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، في عملية علنية وشاملة، وبمشاركة فعلية من جميع الفئات الرئيسية لسكان كوسوفو. ولن تتمكن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من أداء ولايتها على الوجه الأكمل خلال هذه الفترة الحرجة إلا إذا وفرنا لها الموارد اللازمة. فلا يزال النقص في رجال الشرطة ذوي الكفاءة العالية، رغم التحسينات الأخيرة، وفي القضاة والمدعين العامين، وكذلك العجز الشامل في توفير الموظفين تشكل كلها، عوائق تعرقل عمل البعثة في المناطق الأساسية. ويتحمل الاتحاد الأوروبي اليوم نصيب الأسد بالفعل من جهود المجتمع الدولي في كوسوفو. وسوف نواصل بذل قصارى جهدنا لإنجاح هذه البعثة.

واسمحوا لي أن اختتم بياني بالتذكير بالتزام الاتحاد الأوروبي إزاء المنطقة. ولقد كانت تجربة البلقان تجربة مريرة، ولكنها أتاحت لنا أيضا فرصة طيبة. فلقد كرسنا أنفسنا للمنطقة ومن أجل قيام أوروبا أكثر اتساعا ومن أجل سياسة مشتركة للأمن الخارجي أكثر انفتاحا ونضجا. وفي هذا كسب لنا جميعا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد سولانا على كلماته الرقيقة الموجهة لشخصي.

السيد هولبروك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيادة الرئيس، على عقد هذه الجلسة البالغة الأهمية. ولقد كانت رئاستكم لهذا الشهر مكثفة للغاية مثلما كانت في الشهر المنصرم بالنسبة للسفير وانغ ممثل الصين. وأود أن أوضح أنكم قلتم في هذا الوقت من الأسبوع الماضي أننا سنعقد جلسة لمدة خمس دقائق يوم السبت، ولكنها استمرت ١١ ساعة. فأرجو أن تكون عطلة نهاية الأسبوع هذه أفضل من الأسبوع الماضي، وأهنئكم على رئاستكم.

وأود أن أتوجه إليكم بالشكر بوجه خاص لدعوتكم اليوم الاتحاد الأوروبي إلى إلقاء البيانات سواء البيان من السفير مونتيرو والكلمتين اللتين ألقاهما صديقاي وزميلاي وزائرانا الموقران كارل بيلت وخافيير سولانا. وقد سعدت بالعمل معهما لسنوات طويلة. وقد أديا كلاهما أدوارا هامة في تاريخ البلقان وفي المسائل الأوروبية. ولبيانيهما أهمية بالغة. ورغم أنني لم أتمكن من الاستماع إلى بيان كارل بيلت، إلا أنني أعلم محتواه. وقد قرأته وتحدثت مع كارل مسبقا، وأؤيد كل ما قاله الرجلان.

وقبل أن أعود إلى إبداء ملاحظاتي أود أن أضيف تعليقا آخر على التصويت الإجرائي الذي أجري الآن. لقد كانت النتيجة سليمة من كل النواحي - القانونية والسياسية والأدبية. وبالإضافة إلى ملاحظاتي قبل التصويت يلزم أن أوضح نقطة أخرى، وارجو من البلدان التي صوتت لصالح إعطاء الكلمة للسيد يوفانوفيتش أن تحيط علما بما سأقوله الآن.

أود أن أذكّر الجميع بأن مجلس الأمن حدد في قراريه ٧٧٧ (١٩٩٢) و ٨٢١ (١٩٩٣) أن الدولة المعروفة باسم جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية لم يعد لها وجود، وأن على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تتقدم بطلب العضوية. ولذا فإنني لا أفهم، وأنا أترك المسائل المحددة التي أدت إلى التصويت اليوم جانبا، كيف نشأ هذا الوضع. فالعلم القديم الذي رفعه تيتو لا يزال يرفرف في الشارع الأول في نيويورك، رغم هذين القرارين. وأنا أعتبر ذلك

تقليدا هزءا بروح الأمم المتحدة؛ فهو علم يمثل دولة قررت الأمم المتحدة ذاتها أنها لم تعد موجودة. ويوغوسلافيا ليست عضوا في الجمعية العامة. ولطالما شجعنا بلغراد على أن تتقدم بطلب على أنها واحدة من الدول الخلف لجمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية. وقد تقدمت بهذا الطلب من قبل أربع دول أخرى هي سلوفينيا وكرواتيا ومقدونيا والبوسنة والهرسك. وقبلت عضويتها. والسبب في هذا - وقد قضيت الساعات الطوال في الحديث عن ذلك مع القادة في بلغراد، وفعل كارل بيلت الشيء ذاته - هو أن سلطات بلغراد تؤكد أنها الدولة الخلف الشرعية الوحيدة لجمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية، وهو ادعاء رفضته الأمم المتحدة. وعليه ينبغي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية - وهذا أمر لا علاقة له بمسألة جرائم الحرب - أن تلبي طلب مجلس الأمن، وينبغي ألا تدعى للكلام حين تدعي أنها تتحدث كخلف لنظام ليس له وجود. وكان هذا هو الرأي الذي أجمع عليه الموقعون على اتفاق دايتون، حتى وإن كانت بلغراد قد وقعت على الاتفاق، لأنه كان من المتعين عليها أن تنفذ ذلك. وكان ذلك هو رأي مجلس الأمن. وكان هو رأي الاتحاد الأوروبي في إطار لجنة بادينتر.

وأنا أعتبر هذه المناقشة استمرارا لأحد أهم الأحداث في التاريخ الحديث لأوروبا والعالم، وأرى أنه يقع على عاتق مجلس الأمن التزام رسمي بأن يواصل مناقشة مسألة البلقان.

أما في الجانب الإيجابي من السجل، فلدينا الأحداث الأخيرة في كرواتيا حيث تعمل حكومة ديمقراطية جديدة، على رأسها أناس مخلصون تماما للمبادئ الديمقراطية، على تحريك كرواتيا سريعا نحو دخول مجتمع الأمم في التوجه نحو مبادئ الانفتاح والديمقراطية. وقد حقق التزامهم بالشفافية مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وتعاملاتهم مع الاتحاد الكرواتي الديمقراطي في البوسنة وتأييدهم لمعالجة مسألة عودة اللاجئين، اختلافا هائلا وإيجابيا في المنطقة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى اليوم للإعراب عن احترام حكومتنا الكبير وإعجابها بالحكومة في زغرب. وسوف أزور زغرب في الشهر المقبل وأنا أتطلع إلى إجراء هذه المناقشات مع السلطات الكرواتية مباشرة.

وأنتقل إلى الحديث بإيجاز عن البوسنة التي استمعنا مؤخرا في هذه القاعة إلى تقريرين بشأنها من الممثل الخاص، جاك كلاين والممثل السامي خلف كارل بيلت وولفغانغ بتريتش. وأرى أنه لا بد أن نعترف بأن إحراز التقدم ممكن في خضم الصعوبات، وكما قال خافيير سولانا لتوه، بأسلوبه المتسم بالتفاؤل والإيجابية، فنحن نحرز تقدما.

ولأن صحافة العالم ابتعدت منذ زمن طويل عن البوسنة، فلم يعد العالم يدرك مدى التقدم الجاري إحرازه هناك. ولكن علينا أن نسلم بأن الصحافة ابتعدت عن البوسنة لأن الأخبار الطيبة أخبار قديمة، وهذا هو السبب في أنها لا تولي ذلك البلد الاهتمام الذي يستحقه. وأرى أن علينا جميعا أن نغتنم كل فرصة للتأكيد على أن عودة اللاجئين إلى مناطق الأقليات ارتفعت بنسبة ٤٠٠ في المائة هذا العام وأن حركة تجري الآن.

ومع هذا فقوى الظلام لا تزال موجودة في البوسنة. ولا تزال موستار مدينة ممزقة بشكل مأساوي. ولا يزال كاراديتش طليقا - مع أنه أحد أخطر الرجال في العالم - ويجب أن يقدم إلى العدالة هو وجميع مجرمي الحرب الآخرين المدانين. فالعنصر الإجرامي يهدد النسيج الاجتماعي للبوسنة كلها. ولذا فإنني لا أود القول أن التقدم المحرز لم يضعف ولكني أظن أننا ينبغي أن نعترف به.

أما في كوسوفو فنحن نواجه حالة أكثر تعقيدا بكثير، كما سمعنا من محدثينا.

والآن، ونحن نشير إلى ذكرى مرور سنة على اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، أحرزت إدارة الأمم

المتحدة المؤقتة في كوسوفو، تحت القيادة الذكية لبرنارد كوتشنر، تقدما هائلا في بناء هيكل إداري يلبي احتياجات الناس في استبدال هيكل دولة قمعي تسيطر عليه سلطات بلغراد.

ولكنني لا أريد أن أتغاضى عن المشاكل الأمنية الخطيرة التي ناقشناها في اجتماعنا الأخير بحضور السيد كوتشنر. وأنا متزعج بشدة، أكثر من أي شيء آخر، من أية محاولة من أي من الفئتين العرقيتين لفرض إرادتها عن طريق التخويف والقوة على الفئة الأخرى. ومن الضروري أن أكرر، كما قلت هنا في المرة السابقة التي اجتمعنا فيها بشأن هذا الموضوع، إننا في الوقت الذين ندين فيه بدون تحفظ الهجمات الألبانية على الأقليات الصربية الآن في كوسوفو، وفي الوقت الذي ندرك فيه بالكامل ما هو الغرض من هذا – غرض ذميم – إنه ليس قصة من جانب واحد. ويجب أن تكون لدينا مسؤولية كاملة عن الألبانيين المفقودين البالغ عددهم ٤٠٠٠ نسمة والذين افترض أن الكثير منهم لم يعد حيا، ويجب أن نحسم هذه المشاكل.

ويجب أن يرغم الذين يلجأون إلى العنف من أي من جانبي الخط العرقي في كوسوفو على الكف عن ذلك. ولدينا الوسائل لتنفيذ ذلك إذا توفرت لدينا الإرادة. والكثير مما يحدث في هذه القاعة يقوض تلك الإرادة بتغيير مجرى المناقشات، مثل القيام بأية محاولة لإعادة تفسير القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) أو الساعة التي قضيناها في المناقشة الإجرائية التي حسمت توا.

وإنني أؤيد مطالبات السيد كوتشنر المتكررة بالتقدم في موضوع المفقودين والمعتقلين. ونحن بحاجة أيضا إلى إنشاء مجموعة من الهياكل الحكومية الأكثر تمثيلا. والخطوة الحاسمة هي إعطاء الشعب سلطة أكبر على مصيره. وهكذا فإنني أؤيد بحماس بيانات خافيير سولانا وكارل بيلت التي تفيد أنه ينبغي للانتخابات البلدية أن تبقى حسب الجدول في تشرين الأول/أكتوبر. فإنها إذا تأخرت سوف تعرض للخطر بقية الهيكل في كوسوفو وسوف نحجز أنفسنا في حالة أسوأ. وإن الناس الذين يجادلون لصالح التأخير فإنما يجادلون لسبب لا يتصل باحتياجات الشعب في كوسوفو وإنما فقط لمناقشة مسألة السيادة الدولية. وليس ذلك ما تعنيه الانتخابات البلدية. ليس ذلك ما تعنيه، وآمل أن نتمكن من التحرك قدما في هذا الشأن.

ويؤسفني أن المجتمع الصربي لم يشارك في عملية التسجيل، ولكننا لا يمكننا أن نسمح ببقاء تلك العملية رهينة في يد فئة واحدة أو في يد الناس في بلغراد. وسيكون لكل أهالي كوسوفو – وتوجد هناك فئات عرقية كثيرة – ممثلون في هيكلهم الحكومي الإداري. وإذا اختاروا عدم المشاركة، سوف نترك المقاعد لحماية مصالحهم إلى أن يكونوا مستعدين للعودة كشركاء كاملين في العملية السياسية. وإنني أؤكد على أهمية تلك الأحداث.

ودعوني أختتم ببعض التعليقات بشأن صربيا والجبل الأسود. ويواصل وفدي الاعتقاد بأن قضية أمن كوسوفو لن تحل قط حقا، ولن يكون السلام والاستقرار طويلا الأجل ممكنين لحين الاستعاضة عن النظام الحالي في بلغراد بنظام يكون أكثر انفتاحا وأكثر تمثيلا. وفي الوقت ذاته، فإن بلغراد تستمر في تهديد الديمقراطية في شقيقتها جمهورية الجبل الأسود. وهذه الجهود غير مقبولة، ويسرني في هذا الصدد أن يكون وزير خارجية الجبل الأسود، الوزير لوكوفاتش، معنا هنا اليوم. وقد اجتمعت به هذا الصباح، وأحث كل من لديه الوقت أن يجتمع به. وهو لديه أفكار وآراء هامة ينبغي لنا جميعا أن نستمع إليها. وإنني لأحيي شجاعة حكومة الرئيس يوفانوفيتش وأكرر التزام الولايات المتحدة بدعمنا لجهود الجبل الأسود لبناء مجتمع ديمقراطي سلمي.

وفيما يتعلق بقضية جرائم الحرب، ينبغي أن نتذكر أن محكمة يوغوسلافيا، شأنها شأن محكمة رواندا، ليست خلفا مؤسسيا تعسفيا. وأكرر هنا اليوم مرة أخرى رأي حكومتنا من أنه ينبغي لمظلة تلك العملية أن تمتد على فوداي سنكوه وتوابعه في الجبهة المتحدة الثورية في سيراليون. وقد أنشئت هاتان المحكمتان وامتدادهما المحتمل إلى سيراليون بقرارات لهذه الهيئة وفي نفس هذه القاعة. وهما مخولتان بسلطة ضخمة للأمم المتحدة. ولدينا مسؤولية عميقة تجاه أنفسنا، وتجاه هذه المؤسسة، وتجاه الضحايا الأبرياء في كل مكان لدعمهم ومنحهم ما يحتاجونه من قوة. وإنني لأشعر بالضيق من أن البلدان التي أيدت إنشاءهما تقوم الآن بمهاجمتهما.

والجمع بين العدالة والحرية السياسية، المعرب عنها عن طريق الانتخابات الحرة والنزيهة، هو مفتاح الاستقرار والسلام في دول البلقان. العدالة مع الحرية: هذان المبدآن يضمان الأساس لجميع المجتمعات الديمقراطية. وهما مبدآن نلتزم بالتمسك بهما.

وأود أن أركز في الختام على أن جهود المجلس في دول البلقان قد اعتمدت بشدة على قوة ودعم منظمات أخرى، منها الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس تنفيذ السلام - الذي شارك فيه بقوة كارل بيلت وساعد على إنشائه - والمساهمة العسكرية من قوة تثبيت الاستقرار وقوة كوسوفو. لقد قام الاتحاد الأوروبي، وسيواصل القيام، بدور حاسم بصورة خاصة. وآمل أن ينقل الممثل السامي سولانا إلى الاتحاد الأوروبي تقديرنا العميق لجهوده.

وكما يعرف الجميع، فإنني دأبت على أن انتقد كثيرا الهياكل التنفيذية في كوسوفو، وأنا مستمر في هذا النقد لأنني لا أعتقد بأنها كفؤة بالقدر الكافي، وأعتقد أن النظام لم يتصور أو يشكل على النحو المناسب منذ البداية. ومع ذلك فإن هذه الانتقادات، التي أطلقها علانية، انتقادات من شخص يشعر بامتنان شديد للاتحاد الأوروبي وللأمم المتحدة على جهودهما؛ ويراعي حقيقة أن مجموع الأموال، كما ذكر كارل بيلت، جاءت من الاتحاد الأوروبي ومن حكومتنا، ويقدر بشدة هذه الجهود ويدلي بهذه التعليقات بروح من الالتزام الكامل بأهدافهما. وهكذا فإنني آمل أن ينقل السيد سولانا إلى بروكسل تقدير حكومتنا السامي لوجوده هنا اليوم ولجهود الاتحاد الأوروبي.

وبهذا، يا سيدي الرئيس، أريد أن أشكركم مرة أخرى على عقد هذا الاجتماع الهام جدا. وآمل أن نتمكن من تنشيط الجهود بالإضافة إلى مجرد سماع هذه التقارير الهامة اليوم.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية يود الوفد الصيني أن يعرب عن عدم ارتياحه وشديد أسفه إزاء حقيقة أن ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لم يتمكن من حضور اجتماع اليوم. إن السماح له بالإدلاء ببيان لن يضعف موقف أي بلد، بينما حرم مجلس الأمن، بعدم السماح لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالتكلم، بلدا ذا سيادة من حقه التعبير عن آرائه.

وهذا ينتهك روح الميثاق ونجد أن من الصعب جدا أن نفهمه. وإذا كنا نريد تسوية المشاكل في دول البلقان، فيجب أن نقيم حوارا مع جميع الأطراف. وجمهورية يوغوسلافيا الاتحاد بلد هام في منطقة البلقان. وعندما نناقش قضية البلقان، فإن عزل واستبعاد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يكونان بمثابة ضيق أفق، وقصر نظر، وإنكار للحقيقة. ولا يساعد ذلك في البحث عن حل لمشكلة البلقان. ونحن نأسف بشدة لهذا القرار التمييزي الذي هو خاطئ.

ونحن نشكر السيد بيلت على عرضه، ولكننا للأسف لم نقرأ تقريره كما كان متوقعا. ونحن نمتدح السيد بيلت على جهوده التي لا تكل للعثور على حل شامل وعادل ودائم لمسألة البلقان. وسوف يواصل الوفد الصيني دعم السيد بيلت في جهوده.

ونحن نشكركم، يا سيدي الرئيس، لترتيب مناقشة اليوم العلنية. وأنتهز هذه الفرصة للإعراب عن بعض المواقف الرئيسية للوفد الصيني.

منذ زمن طويل تعاني منطقة البلقان من صراعات عرقية ودينية وإقليمية معقدة للغاية ومتشابكة. وقد أدت بعض الأحداث القريبة الهامة إلى جعل الموقف أكثر خطورة حتى من ذلك. وتشعر الصين بقلق شديد من تطور الحالة في دول البلقان بما فيها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وفيما يتعلق بمسألة كوسوفو، أؤكد على أن الحالة الخطيرة هناك ناتجة عن عوامل شتى. والصراعات العرقية من الاهتمامات المحلية، بينما يعد التدخل المتعمد للقوات الأجنبية عاملا خارجيا يؤدي إلى تفاقم الصراع.

في ٢٤ آذار/مارس من العام الماضي، قامت منظمة حلف شمال الأطلسي بقصف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بصورة عشوائية، لترسي بذلك سابقة سيئة لاستخدام القوة ضد بلد ذي سيادة متذرعة بأسباب إنسانية. وبذلك قوضت القواعد الأساسية للقانون الدولي ومبادئ الميثاق ومقاصده ومصداقية الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

كما أن قصف حلف الأطلسي للمنشآت المدنية ولمؤسسة دبلوماسية أجنبية، انتهك اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية فضلا عن اتفاقية جنيف الرابعة وبروتوكولها الإضافي. وقد أعربت الصين عن معارضتها القوية لذلك. وبذلت الصين جهودا هائلة من أجل وقف إطلاق النار من جانب الحلف وإعادة مسألة كوسوفو إلى مجلس الأمن.

ولقد تسبب استخدام حلف الأطلسي (الناتو) للقوة في أزمة إنسانية أكبر. ونتيجة لذلك تحوَّل النزاع الإثني إلى كراهية إثنية. وسيحتاج هذا الجرح إلى فترة طويلة قبل أن يندمل. ولا بد أن نعي دروس التاريخ. ولا يمكن السماح لمأساة التدخل العسكري للناتو في كوسوفو أن تتكرر.

إن تطور الحالة في كوسوفو والحالة العامة في البلقان ككل جدير بأن نتأمل فيه بتعمق. ذلك أن غالبية بلدان العالم، وبخاصة البلدان الواقعة في البلقان، هي بلدان متعددة الإثنيات والأديان. والخلافات بين الجماعات الدينية والإثنية المختلفة ينبغي أن تسوى بالوسائل السلمية، بدلا من تعميق الخلافات بينها.

ولقد كانت هناك على الدوام قوتان في منطقة البلقان، إحداهما تعمل من أجل الاتحاد، والأخرى من أجل الانفصال. ويتعيَّن على المجتمع الدولي أن يعمل على كبت القوى الانفصالية والمتطرفين. وبهذه الطريقة فقط يمكن للبلقان أن يحقق الاستقرار الطويل الأجل والتنمية. أما إذا لقيت القوى الانفصالية والمتطرفين التغاضي والتشجيع، فسوف تنفجر الصراعات والحروب مرة أخرى، وسيحرم البلقان من السلام إلى الأبد.

وعلاوة على ذلك، أود أن أشدد على أنه ينبغي للأمم المتحدة ألا تشجع أو تؤيد أي نشاط يستهدف تغيير حكومة بلد ما من خلال التدخل الأجنبي.

إننا ندعو دائما إلى المساواة، والاتحاد، والتعايش المتجانس، والتنمية المشتركة لشعوب البلدان ذات الطابع متعدد القوميات. ونحن نقف ضد أي تحيُّز، أو اضطهاد، أو قتل قائم على الإثنية. كما أننا نقف في وجه أي محاولة لخلق انقسام إثني أو تخريب للوحدة الوطنية.

إن مشكلة كوسوفو، إذا تناولناها من حيث الأساس، لا يمكن أن تحل إلا داخل إطار جمهورية

يوغوسلافيا الاتحادية، من خلال حكم ذاتي جوهري وسياسة إثنية جيدة تضمن حقوق كافة الجماعات الإثنية ومصالحها وتحمي حقوق الإنسان لكل المجموعات الإثنية وتعززها. وينبغي أن يتحقق الحكم الذاتي عن طريق المفاوضات والحلول المقبولة من الجانبين. ويعتقد الوفد الصيني بأن استعادة الوفاق الوطني الذي كان ينعم به إقليم البلقان يوما هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام والازدهار الدائمين والحقيقيين. وليس ثمة مخرج آخر.

السيد وارد (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): يتوجه وفدي بالشكر إلى السيد بيلت لإطلاعه مجلس الأمن على التطورات الإيجابية في البلقان، والقضايا العويصة التي لا تزال المنطقة تواجهها.

ونحن إذ نحيط علما بهذه التطورات الإيجابية في المنطقة، نعتقد أنها تبشّر بإقرار سلام قابل للدوام. وثمة مبادرات إقليمية جارية في الوقت الراهن تستهدف المصالحة وإعادة الاندماج، وهي مبادرات جديرة بالثناء. ولهذا السبب فإن وفدي يعلّق أهمية كبرى على عملية ميثاق الاستقرار، وعلى مبادرة بلدان وسط أوروبا، والمجموعة العاملة لمناطق الدانوب. وتواصل العلاقات بين الدول التطور، ولذا فنحن نشجع المحاولات الرامية إلى التعاون والاندماج والتنمية على المستوى الإقليمي وندعمها.

ولقد شاهدنا تنصيب قادة جدد في كرواتيا في أعقاب الانتخابات، واستمرار السياسات التي تدعم الاستقرار لا في كرواتيا وحدها، بل وفي سائر أنحاء المنطقة. وكان انضمامهم أخيرا إلى الشراكة من أجل السلام خلال الاجتماع الأخير لمنظمة حلف شمال الأطلسي في فلورنسا خطوة إيجابية إلى الأمام. كما نلاحظ الاتفاق الذي وقّع مؤخرا بين كرواتيا والبوسنة والهرسك بشأن المساعدة المالية لوزارة الدفاع الاتحادية. كذلك يعتبر إجراء الانتخابات المحلية في الجبل الأسود مؤخرا تطورا إيجابيا آخر للمنطقة.

وبالنظر إلى هذه التطورات الإيجابية، فإن وفدي يأسف لضرورة الإجراءات التي اضطر المجلس إلى استخدامها اليوم في البت في الاشتراك في مناقشاتنا بشأن منطقة البلقان. فلا تزال جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تُعزل أكثر عن المشاركة الكاملة في التقدم المحرز في المنطقة للأسباب التي ذكرت هنا اليوم. وهكذا تستمر المعضلة، ويصعب التقدم إلى الأمام بدون التوصل إلى حل. والقرار الذي اتخذناه هنا هذا الصباح يوفر دليلا صارخا على جسامة هذه المشكلة. وهذا الاستبعاد يؤثر على الاستقرار في المنطقة، ويحدونا الأمل في إيجاد حل في وقت قريب.

وتواصل الأمم المتحدة العمل بجد في كوسوفو من أجل تحقيق الاستقرار في ذلك الإقليم في أقرب وقت ممكن بالتعاون مع بلدان المنطقة، على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. وتكتسي الجهود المبذولة بهدف الحد من مستوى العنف والتمييز ضد الأقليات أهمية حاسمة في هذه العملية. إلا أن اكتشاف مستودع للأسلحة في كوسوفو مؤخرا أمر يبعث على القلق الشديد.

لقد أطلعنا على تقارير إعلامية تفيد أن السيد كوتشنر يعتزم إنشاء محكمة في كوسوفو تنظر في القضايا المتعلقة بجرائم الحرب وغيرها من الجرائم ذات الصلة في كوسوفو.

ونحن إذ ندرك أن ذلك يجيء ردا على مناخ الجريمة السائد في كوسوفو، والفشل المعترف به في إقامة نظام قضائي محايد في كوسوفو، فليس من الواضح لنا مدى الولاية القضائية المتوخاة. إذ أن مدى الولاية القضائية يتطلب دراسة متأنية. وينبغي تحديد الخط الفاصل في الولاية القضائية مع المحكمة الجنائية الدولية المعنية بيوغوسلافيا السابقة إزاء

أعمال جنائية معينة تحديدا ملائما، تفاديا للازدواجية والتضارب. وتكتسب هذه العملية أهمية إضافية في سياق توسيع اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة الذي يعكف مجلس الأمن على بحثه حاليا.

إن وفد بلدي يرى أن قرار السيد كوتشنر على جانب كبير من الأهمية بالنسبة إلى المنطقة. ولأن هذا القرار أصبح وشيكا، علينا أن نفترض أن هذه المسألة قد خضعت للدراسة منذ بعض الوقت. إلا أنه لم يتم إطلاع المجلس على هذه المسألة في التقارير الأخيرة. كما ألاحظ أن السيد بيلت لم يذكر شيئا عن ذلك، ووفد بلدي يرحب بتعليقاته.

والتقدم الذي أحرز مؤخرا في البوسنة والهرسك، ولا سيما لضمان التنفيذ الكامل لاتفاقات دايتون وكفالة العضوية في المجلس الأوروبي، يشكل أيضا تطورا إيجابيا. ومع ذلك يساورنا القلق من أنه على الرغم من كل التطورات الإيجابية لا تزال حالة اللاجئين في كل أرجاء المنطقة في انتظار الحل. ويحدونا الأمل في أن تظل هذه المسألة محتفظة بمرتبة الأولوية في المحادثات الإقليمية الرامية إلى تحقيق المصالحة.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفدي لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. ولا يسعنا إلا أن نلاحظ أن المشكلة الإجرائية التي كان علينا أن نواجهها صباح اليوم كانت تتعلق بالشعور بعدم الارتياح - بل بالإحجام - من العديد من أعضاء المجتمع الدولي عن التعامل مع النظام القائم في بلغراد. ونأمل أن يكون القرار الإجرائي الذي اتخذناه صباح اليوم قد حسم هذه المسألة بصورة نهائية. ونأمل أيضا في ألا تصرفنا المسألة الإجرائية عن مناقشة الجوانب الموضوعية للقضية المعروضة علينا.

إننا ممتنون على الإحاطة المفيدة للغاية التي قدمها السيد كارل بيلت، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البلقان. ونود أيضا أن نعرب عن ترحيبنا في المجلس بالسيد سولانا، الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي والممثل السامي لشؤون السياسة الخارجية والأمن المشترك بالاتحاد الأوروبي، وأن نشكره على بيانه، الذي أسهم قطعا في إثراء مناقشتنا.

يدرك وفدي أن مناقشة هذا الموضوع لم تقتصر على مجلس الأمن ولكن جرت أيضا في محافل مختلفة، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، كما وصف السيد سولانا للتو. ومع ذلك فإننا نعتقد أن للمجلس دورا هاما يضطلع به، بالنظر إلى مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة؛ والواقع، كما أكد السيد بيلت عدة مرات، إن استمرار توافق الآراء في المجتمع الدولي ودعمه من الأمور الحاسمة في عموم الجهود الرامية إلى تعزيز السلم في البلقان.

في الجلسة التي عقدها المجلس مع السيد بيلت في شباط/فبراير، شدد وفدي على أربع مجالات رئيسية حيوية لنجاح الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام الدائم والاستقرار، وخاصة في البوسنة والهرسك وكوسوفو. وتتصل تلك المجالات، أولا، بعودة اللاجئين والأشخاص المشردين؛ وثانيا، عملية المصالحة والدور الهام الذي تسهم به المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في العملية؛ وثالثا، الحاجة إلى الدعم الدولي غير المحدود والمشاركة الفعالة في عملية السلام الحالية؛ وأخيرا وليس آخرا، دور قيادة بلدان المنطقة.

وقد أولينا اهتماما خاصا لما قاله السيد بيلت بشأن هذه المجالات، لأننا نرى أن التقدم بشأن هذه القضايا سيكون له أثر إيجابي على عملية السلام وعلى تحقيق الاستقرار عموما في منطقة البلقان. وبالإضافة إلى هذه المجالات الرئيسية، ينبغي أن يقوم نجاح المشاركة الدولية في

البوسنة والهرسك وفي كوسوفو على أساس نهج شامل وطويل الأمد يغطي جوانب عديدة أخرى من المشكلة. وقد أحطنا علما بتحليل السيد بيلت وتقييمه، فضلا عن الإطار المقترح للسلام الشامل، وخاصة في البوسنة والهرسك وفي كوسوفو، وفي منطقة البلقان عموما. ويسعدنا أيضا أن نسمع من السيد سولانا تصور الاتحاد الأوروبي وأولوياته فيما يتعلق بهذه القضايا الحاسمة.

من الواضح أن تعزيز المؤسسات الديمقراطية وإعادة التعمير الاقتصادي والاجتماعي من العوامل الحاسمة للسلام المعتمد على نفسه في جميع حالات ما بعد الصراع. وهذا هو المجال الذي ينبغي أن يقابل فيه جهود المجتمع الدولي التزام قوي واتجاه بناء من قبل القادة المحليين. وفي ذات الوقت، تمثل علاقات حسن الجوار والتعاون والتكامل الوثيقين بين جميع بلدان البلقان، من خلال أطر وهياكل إقليمية ملائمة، عناصر هامة أيضا في توطيد السلام والتنمية المستدامة. وإيجاد حل مبكر لقضية خلافة بلدان يوغوسلافيا السابقة سيسهم قطعا في تحقيق ذلك الهدف. ونشاطر السفير هولبروك ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الآراء التي أعرب عنها صباح اليوم بشأن مسألة مركز جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في سياق الأمم المتحدة، التي استند عليها موقفنا في التصويت الإجرائي المأخوذ صباح اليوم.

إن أي مناقشة ذات معنى لمستقبل البلقان لا يمكن إلا أن تتصدى لمسألة نظام بلغراد وكيفية التعامل معه. والواقع أن المشكلة الإجرائية التي واجهها المجلس في بداية جلسة صباح اليوم كانت أحد أعراض تلك المشكلة وقد ركزت الاهتمام على الشعور بعدم الارتياح – بل، كما ذكرت، الإحجام – من الجزء الأكبر من المجتمع الدولي عن التعامل مع نظام بلغراد وممثليه. وهذا اللغز المتعلق بكيفية التعامل مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا يمكن أن يحل ما دامت حكومتها مستمرة تحت قيادة أشخاص صدرت بحقهم لوائح اتهام من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونحن نوافق تماما على ما قاله السيد جاك بول كلاين عندما خاطب المجلس في الأسبوع الماضي:

”ما زال نظام ميلوسفيتش في صربيا عقبة رئيسية تعترض السلام والاستقرار الإقليميين وتعترض توفير حياة أفضل لا للصرب فحسب بل أيضا لجميع الناس هناك“. (S/PV.4154، ص ٩)

ونشاطر أيضا في الآراء التي أعرب عنها السيد بيلت، الذي تصدى للموضوع بصورة مباشرة صباح اليوم.

من الواضح أن عودة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى الاتجاه السائد في الحياة الإقليمية والدولية ستتيسر بمحاكمة المتهمين، وبانضمام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من جديد بصورة صحيحة إلى الأمم المتحدة وبحل المشكلة المعلقة المتصلة بالدول الخليفة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة. وفي هذا الصدد، يشيد وفدي بالموقف الذي اتخذته السيدة كارلا دل بونتي، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الذي يعارض أي توجه للتهاون مع السيد ميلوسفيتش فيما يتعلق باتهام المحكمة له. فمن شأن صفقة من هذا القبيل أن تجعل من عملية المحكمة الجنائية الدولية برمتها أضحوكة وستكون تزييفا للعدالة بالنسبة لمن تجري محاكماتهم والذين حكمت عليهم المحكمة بالفعل. ولن يعزز عملية التسامح والاندماج التي سيدور حولها السعي إلى تحقيق الاستقرار المعتمد على ذاته في المنطقة عموما إلا بإقامة العدالة على الذين اتهمتهم المحكمة والذين ستوجه إليهم اتهامات في المستقبل، الذين يمثلون قوى التطرف والتفكك كما أسماهم السيد بيلت ببلاغة. إن القوى المشاركة في تلك العملية هي التي ينبغي أن يحتضنها المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، ويدعمها بقوة وليس القوى السلبية المعوقة.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): نرحب مرة أخرى بالسيد كارل بيلت، المبعوث الخاص للأمين العام للبلقان. ونشكره على بيانه الشامل والجذاب. ونشيد بجهوده ومبادراته لإحلال السلام المعتمد على نفسه والاستقرار في منطقة البلقان. وندرك ضخامة المهمة التي تنتظره وتعقيد قضايا المنطقة.

والبيان الذي أدلى به السيد خافيير سولانا، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية والأمن المشترك كان مثريا جدا لنظرنا في البند المدرج في جدول الأعمال.

البلقان منطقة ما زالت تسود فيها قوى التفكك، والمعادلة السياسية الدولية لا تدعم دائما دعما كاملا التماسك أو تنفيذ أهداف السلام. وتختلف القضايا هناك في مختلف المجالات، ولكن توجد بعض الخيوط المشتركة التي تربط بينها جميعا. وبينما نحتاج إلى نُهُج فردية للتعامل مع المشاكل المحددة، تقوم الحاجة أيضا إلى رؤيتها من منظور إقليمي كلي. وقد اضطُلع ببعض هذه المبادرات، وأهمها مبادرة اتفاق تثبيت الاستقرار في العام الماضي، وكانت برعاية من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ونلاحظ أن الجهود التي تبذلها تتراوح بين إعادة البناء الاقتصادي وبين الإصلاح السياسي وتوثيق التكامل الإقليمي. بيد أن المزيد من الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي، بدعم راسخ من جانب مجلس الأمن، يمكن أن يكون لها إسهام كبير في تسوية المسائل التي طال أمدها فيما يتعلق بتحقيق السلام في البلقان.

وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة تركيزها على عدد من المجالات في هذه المنطقة. أولا، يلزم تحسين الحالة الأمنية العامة. فقد تورطت المنطقة مدة أطول من اللازم في الحرب والتزاع فيما بين الفئات العرقية. وتعرضت حقوق الإنسان للانتهاك الجسيم، وحُرم الناس من العدالة. واشتط العنف من جراء شن الهجمات والهجمات المضادة على الأقليات. والحالة مثيرة للقلق بصفة خاصة حيثما يكون للأقليات وجود.

وقد بذل المجتمع الدولي قصارى جهده، وتم إحراز قدر كبير من التقدم أيضا، غير أن ما تبقى عمله أكثر من هذا بكثير.

ثانيا، مسألة المفقودين والمحتجزين لها أهميتها، لا سيما في كوسوفو. وينبغي تسوية مصير من لا يزالون مفقودين أو أسرى في وقت قريب، فإطالة أمد هذه المشكلة من شأنه أن يعوق المحاولات الجارية لبناء الثقة فيما بين الطوائف المختلفة.

ثالثا، تشكل عودة اللاجئين والمشردين داخليا أحد الشواغل الرئيسية في هذه المنطقة. وقد رجع عدد كبير من اللاجئين في كوسوفو؛ كما أن المشردين أخذوا في الاستقرار في مواطنهم. ولكن هذا يقترن أيضا بتدفق الصرب إلى خارج مناطق كثيرة. وبالرغم من حدوث العودة على نطاق واسع في البوسنة والهرسك، فما زالت مشكلة اللاجئين تمثل أحد الهواجس الرئيسية. ومن المشاكل التي تنتظر التذليل الافتقار إلى الضمان الأمني الكافي، ومما يزيده تعقيدا ذكريات الماضي القريب الأليمة. ويلزمنا المزيد من الاستثمار في التدابير الرامية لبناء الثقة.

ختاما، من العوامل الرئيسية التي يمكن أن تبعث الأمل من جديد في نفوس الناس الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية والتعمير في المنطقة. وسيشكل هذا رادعا طبيعيا ضد ارتكاب العنف. ومع أن المجتمع الدولي استثمر الكثير، فإنه لم يستثمر حتى الآن ما فيه الكفاية، ويحتاج الازدهار الاقتصادي في المنطقة إلى خطة واسعة النطاق للإنعاش الاقتصادي والتعمير في أعقاب الحرب.

لا بد من السعي الحثيث لإحداث التغيير في المنطقة، ومن البوادر المشجعة للغاية بدء عدد من بلدان المنطقة مؤخرا في الأخذ بالعملية الديمقراطية. ونرى من المهم أن نغتنم هذه الطاقة الديمقراطية ونضيف إليها من أجل إيجاد منطقة تتمتع بالسلام والتنمية. وما لم تستند أية محاولات تبذل إلى التزام غير محدود من جانب المجتمع الدولي أو توافق الآراء السياسي الدولي، فإنها ستكون ضارة بالمنطقة، التي يمكن تحقيق السلام فيها، وينبغي أن يتحقق.

ينبغي لنا أن نصب تركيزنا على الارتقاء فوق مستوى الخلافات السياسية حتى نحقق السلام في منطقة ظلت مدة طويلة في قبضة القوى المتنازعة، مما ترتب عليه تكلفة هائلة تكبدها مصالح سكانها.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم سيدي الرئيس على عقد هذه المناقشة العلنية لمسألة بالغة الأهمية لجميع أعضاء المنظمة. وأود أيضا أن أعرب عن الترحيب الحار بحضور كل من السيد بيلت والسيد سولانا جلستنا هذا الصباح. فلحضورهما وما يبديانه من ملاحظات إسهام حيوي في نظر مجلس الأمن في هذه المسألة الصعبة المعقدة.

وأود أن أعلق هذا الصباح على حفنة من النقاط التي سلّط السيد بيلت الضوء عليها في إحاطته الإعلامية. ونحن نتفق مع الملاحظة التي أبداها بأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ما زالت بمثابة مفتاح لإقرار السلام المستدام في البلقان. ومع أن النقطة قد تبدو بالية لفرط تناولها، نرى أنها جديرة بالتكرار. فطالما رأينا المرة تلو المرة النظام الراهن في بلغراد يسد الطريق أمام أية إمكانية للحوار البنّاء، ولم نر لدى بلغراد بصيصا من أمل التسليم بضرورة إعادة النظر في السياسات التي أوجدت هذه المشقة وعدم الاستقرار والإساءة إلى الشعوب في كافة أرجاء المنطقة طيلة العقد المنصرم.

وإن كانت الأحداث التي جرت مؤخرا في يوغوسلافيا تدل على شيء فإنها تحفل بالأدلة على أن بلغراد لا تعتزم وضع حد لقمعها وسائط الإعلام المستقلة، والمعارضة السياسية، والمنظمات غير الحكومية، وعلى أنها لا تعتزم وضع حد لاستخدامها العنف بصورة منهجية في تحقيق أهدافها السياسية.

من الأمور الحاسمة بالنسبة للمجتمع الدولي أن يضطلع برصد أداء بلغراد عن كثب ويتصرف على نحو منسق من أجل التشجيع على اتساع نطاق التنمية الديمقراطية. وللمجتمع الدولي دور يؤديه، رغم ميل بلغراد إلى بث العراقيل. وينبغي، على سبيل المثال، أن ندرس التدابير الإقليمية المنشأ لتشجيع الجبل الأسود على مواصلة الأخذ بنهج حكيم للإصلاح الديمقراطي والاقتصادي. وبوسعنا أيضا اتخاذ تدابير لدعم الأصوات المستقلة التي تبغي الإصلاح في صربيا. ويهمنا الاستماع إلى ما لدى السيد بيلت من أفكار عن أفضل الطرق لبلوغ هذه الغايات من أجل مصلحة الاستقرار في ربوع المنطقة بأسرها.

وفي رأينا أن قدرا كبيرا من ذلك الاستقرار يتوقف على الإدارة الفعالة للحالة في كوسوفو. بيد أنه لا يمكن تقرير الوضع النهائي لكوسوفو حتى يكون ثمة احتمالات مقبولة لإجراء تفاوض حقيقي ومثمر بين حكومة مسؤولة في بلغراد وممثلين خاضعين للمحاسبة الديمقراطية في بريشتينا. ومن المهم أن تمضي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تطوير المؤسسات السياسية في كوسوفو بصفة مؤقتة، على النحو الذي يتنبأ به القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بما في ذلك إجراء انتخابات حرة وعادلة على صعيد البلديات

في وقت مبكر، وينبغي أن نشجع جميع الأطراف على المشاركة فيها.

يتوقف تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) على الوجه الأكمل، وتهيئة جو يؤدي إلى المصالحة، على إبداء بلغراد إشارات بنّاءة فيما يتعلق بأمور من قبيل المحاكمة على جرائم الحرب، وتيسير الإعداد للانتخابات، بما في ذلك السماح بمشاركة الصرب من أبناء كوسوفو في الانتخابات البلدية في كوسوفو، والتصدي لمسألة أهل كوسوفو المفقودين والمحتجزين. ونعرب عن ترحيبنا بأخذ بعثة الإدارة المؤقتة زمام المبادرة في إعطاء موقع الصدارة لهذه المسائل.

ننتقل إلى أجزاء أخرى من هذه المنطقة، فنعرب عن دعم كندا القوي للأولويات الثلاث التي حددها الممثل السامي بيتريتش في الاجتماع الوزاري الذي عقده مجلس إقرار السلام في البوسنة مؤخرا في بروكسل، وهي تعزيز المؤسسات المشتركة، وعودة اللاجئين، والتنمية الاقتصادية. وما زالت هذه المجالات حاسمة بالنسبة للتعجيل بتنفيذ اتفاق دايتون للسلام ولتثبيت دعائم السلام المستدام تلقائيا في البوسنة والهرسك.

وإلى الجنوب منها، ترى كندا من الأمور المشجعة ما تبذله حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة من جهود لإصلاح اقتصادها وهياكلها السياسية والحفاظ على التوازن العرقي فيها. ويسعدنا في هذا الصدد أن المفاوضات تجري بسلاسة بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والاتحاد الأوروبي بشأن وضعها المستقبلي كعضو منتسب للاتحاد.

ونعرب عن ترحيبنا بمنح كرواتيا إمكانية الاستفادة من الشراكة من أجل السلام التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي. فهذا تسليم واضح بالاتجاه الإيجابي الذي اتخذته كرواتيا مؤخرا إزاء التزاماتها الدولية. وتسهم السلطات الكرواتية الجديدة الآن مساهمة حقيقية في عملية بناء السلام في البوسنة والهرسك، وفي تحقيق الاستقرار في جميع أرجاء المنطقة، وذلك بالحد من مساعدتها لكروات البوسنة وجعلها أكثر شفافية، وباضطلاعها بمبادرات ترمي إلى تعزيز عودة اللاجئين. وينبغي أن يدعم المجلس ذلك دعما كاملا لما يوفره من حافز هام على إقرار السلام في الأجزاء الأخرى من البلقان.

ختاما، نتفق مع السيد بيلت على أن أفضل طريقة لتحقيق السلام الدائم في المنطقة هي إدماج البلقان في الهياكل الأوروبية ومن خلال مواصلة التعاون والتوصل إلى توافق الآراء من جانب المجتمع الدولي. ولمجلس الأمن دور هام يؤديه في هذه المهمة الأخيرة. ويوجد لحسن الحظ اتفاق واسع النطاق، وإن لم يكن بالإجماع، داخل المجلس على أن القمع ونصب العراقيل لا يجوز التسامح إزاءهما في السعي من أجل الاستقرار في البلقان.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أرحب بحرارة بالسيد بيلت والسيد سولانا وأعرب عن الشكر للسيد بيلت لإحاطته الإعلامية الشاملة.

وإذ أراعي مفهوم عقد جلسة اليوم في شكل حوار تفاعلي مع المبعوث الخاص، أود أن أحصر ملاحظاتي في بعض النقاط التالية.

بعد بذل جهود طوال عقد كامل بهدف إقرار سلام دائم ومصالحة في البلقان، ما تزال الحالة في هذا الجزء من أوروبا تتطلب اهتماما واشتراكا دوليا مستمرا وأصبح للمجتمع الدولي – تتصدره الأمم المتحدة – في الاستجابة إلى الصراعات المختلفة في البلقان عبر السنين، سجل في مقدمته الأمم المتحدة – سجل طويل من النجاح والفشل. وما استمعنا إليه على التو من السيد بيلت يعزز اعتقاد وفدي بأنه ليس بالمستطاع تحقيق سلام دائم قائم على الدعم الذاتي

في البلقان إلا بالتصدي لجميع المشاكل القائمة ذات البعد الإقليمي، وبمشاركة جميع بلدان المنطقة. ونتفق تماما على السيد بيلت في رأيه بشأن الحاجة إلى وضع إطار سياسي يوفر الاستقرار للمنطقة بأسرها، لأن احتواء التوترات أو حلها في جزء واحد من المنطقة لن يكون كافيا.

واليوم يبدو أننا جميعا نشعر بالارتياح إلى حد كبير إزاء التقدم الملحوظ الذي تحقق بفضل الجهود المبذولة لبناء السلام بعد انتهاء الصراع في كرواتيا والبوسنة والهرسك وبشأن عدم وجود عنف فيما بين الأعراق في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وفي الوقت نفسه، ما تزال التطورات الخطيرة في الحالة في كوسوفو مصدرا لقلق خطير لنا جميعا وتهديدا متواصلا للإنجازات الدولية نحو إقرار السلام في المنطقة بأسرها. ويعرب بلدي عن قلقه البالغ إزاء زيادة تصاعد العنف العرقي الصلة ضد غير الألبانيين. ولا بد من وقف ذلك بأية وسيلة.

وينبغي ألا نكتفي بأن كوسوفو تتحرك حثيثا نحو الاستقلال.

وقد سرنا أن نحيط علما بالملاحظة التي أدلى بها السيد بيلت في مؤتمر جنوب شرقي أوروبا الرفيع المستوى الذي عُقد في طوكيو في أيار/مايو الماضي وبوسعنا أن نؤكد تقييمنا المماثل ومفاده أنه ليس بالمستطاع وضع إطار سياسي إقليمي لكوسوفو إلا بتوافق دولي في الآراء بإجماع دولي على ما نحاول أن نحققه هناك. ومن الصعوبة ألا نوافق على ما ذكره السيد بيلت بأن مستقبل كوسوفو ينبغي أن يتقرر في يوم من الأيام عن طريق ترتيب واتفاق بين صربيا وكوسوفو، الأمر الذي يجعل إقرار السلام ممكنا في المنطقة. هذا هو السيناريو الوحيد القابل للتطبيق.

وفي الوقت نفسه، لسنا مقتنعين بأنه ليس بالمستطاع إجراء حوار لتحقيق هذه الغاية مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تحت قيادتها الحالية. وينبغي السعي لإجراء هذا الحوار من إجل إقرار السلام في المنطقة ومن أجل مستقبل هذا البلد. ونرى، أن الميل الآخذ في الزيادة نحو استثناء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وعزلها من الإطار الإقليمي من شأنه أن يُسفر عن نتائج عكسية لأن هذا البلد ما زال هو الطرف الرئيسي في التسوية النهائية لأية مشاكل ومنازعات قائمة حاليا في البلقان.

ونحن نوافق على الرأي الذي يفيد بأن هيكل المستقبل للمنطقة كلها يمكن أن يتأثر إلى حد كبير بمستقبل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ولذلك فالشيء الذي ينبغي أن نتجنبه هو وضع هذا البلد في موقف من شأنه أن يمنعه من أن يصبح بلدا ديمقراطيا ومندمجا في أسرة الأمم الأوروبية.

وأود أن أكرر دعمنا لرأي السيد بيلت في أن أي استراتيجية طويلة الأجل من أجل تحقيق الاستقرار وإقرار السلام في المنطقة تستند إلى السعي الناجح لإجراء إصلاحات شاملة في جميع المجتمعات التي دمرها الصراع، وإعادة إدماج المنطقة في البنية الأساسية الأوروبية والعالمية، وتحقيق المصالحة بين جميع الدول والأمم في المنطقة.

ومما لا شك فيه، أن مسألتي عودة اللاجئين وإعادة إنعاش الاقتصاد هما مشكلتان أساسيتان في كامل عملية ضمان الاستقرار الإقليمي. وفي هذا السياق، يعد تزايد الأعداد الحقيقية من اللاجئين العائدين والمشردين إلى البوسنة من الأمور المشجعة. وينبغي أيضا التسليم بالتزام القيادة الجديدة في كرواتيا بحل مشكلة اللاجئين العائدين إلى ذلك البلد القائمة حاليا. وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه ما زال يتعين عمل الشيء الكثير لتهيئة الأوضاع من أجل حل مشكلة اللاجئين والمشردين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

وعكس الهجرة الجماعية المتواصلة للأقليات الوطنية من كوسوفو نتيجة لأعمال العنف المنتظمة المرتكبة ضدهم.

ويؤكد وفدي مرة أخرى أهمية ميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا كوثيقة أساسية تقدم إطارا إقليميا راسخا من أجل التعمير الاقتصادي في منطقة البلقان ككل، ويؤكد من جديد مصلحة أوكرانيا في أن ترتبط ارتباطا وثيقا بهذه العملية.

ويتعين الآن أن أثير نقطة أخرى لها أهمية قصوى فيما يبدو. هذه النقطة هي الافتقار إلى إجراء حوار راسخ بين المبعوث الخاص للأمين العام ومجلس الأمن. ومما يؤسف له، أن المجلس لا تتوفر لديه معلومات كافية عن أنشطة السيد بيلت في البلقان وعن نهجه الإقليمية. ونشعر بالامتنان للعرض الذي قدمه السيد بيلت اليوم، ولكن الإفادة الإعلامية الممتازة لا تحل محل وثيقة خطية تتضمن توصيات ملموسة لكي ينظر فيها المجلس. ونشعر بخيبة أمل لأن الأمانة العامة أخفقت في الأشهر الثلاثة الماضية ولم تقم بإعداد تقرير وتقدمه إلى المجلس عن أنشطة السيد بيلت والنهج الإقليمية للبلقان. ونرى، أن وثيقة كهذه لا يمكن الاستغناء عنها. ونرى أيضا ثمة جدوى من تحديد إطار زمني لتقديم تقارير كهذه إلى المجلس على أساس منتظم، ولنقل مرة كل ستة أشهر.

ويرى وفدي أن ولاية السيد بيلت الواسعة النطاق تسمح له بمعالجة بعض المسائل المتعلقة بالبلقان والتي تقع لأسباب مختلفة خارج مجال تركيز مجلس الأمن. ونعتقد أيضا أن من الأهمية أن يقوم السيد بيلت بدور أكثر نشاطا في تنسيق الجهود بين الجهات الدولية الفاعلة في الميدان، بما في ذلك جميع بعثات الأمم المتحدة في البلقان. ولذلك فإن إقرار الممارسة المعتادة للإفادات الإعلامية هذه في شكل حوار تفاعلي بين المجلس والمبعوث الخاص – على غرار الحوار الذي جرى اليوم – إضافة إلى تقديم تقرير الأمين العام على أساس منتظم، سيكون مفيدا للغاية. ومن الواضح أن ذلك سيمكن المجلس من تكوين فكرة أفضل عن أنشطة السيد بيلت، وعند الاقتضاء، زيادة دعمه السياسي له أو استخدام مساعيه الحميدة.

وفي شهر شباط/فبراير الماضي، طلب وفدي أيضا من الأمانة العامة أن تقدم معلومات إضافية عن أنشطة السيد كوكان المبعوث الخاص الثاني للأمين العام إلى البلقان. ومما يؤسف له، أنه لم تُقدم أي إفادة إعلامية. ولذلك أكرر ذلك الطلب مرة أخرى.

وأخيرا، دعوني أؤكد من جديد استعداد بلدي لمواصلة مساهمته في مساعينا المشتركة لاستعادة السلام والأمن في البلقان من المنظور الإقليمي الذي يطالب به السيد بيلت. ونتطلع قدما إلى النظر بصورة إيجابية في أفكاره الجديدة التي عرضها على المجلس اليوم.

وختاما، أتمنى كل النجاح للأنشطة التي يضطلع بها السيد بيلت في البلقان.

السيد ليستر (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أبدأ بياني بالترحيب بحضور السيد كارل بيلت المبعوث الخاص للأمين العام والسيد خافيير سولانا الممثل السامي للاتحاد الأوروبي وللأمين العام للمجلس الأوروبي. وأشكرهما على بيانيهما.

منطقة البلقان – بسبب تاريخها وحاضرها أيضا – تبدو كأنها مرادف للحرب والصراعات بين الأعراق. بيد أننا لا نعتقد أن هذه الحالة غير قابلة للعكس. وبالرغم من أن عكسها يبدو في بعض الأحيان مسألة صعبة للغاية أو ضربا من المستحيل، إلا أننا نعتقد أن بالمستطاع أن تصبح هذه المنطقة مستقرة وتعيش في سلام إذا شارك أعضاء المنطقة في مبادئ التعددية واحترام حقوق الإنسان وحكم

القانـون – وباختصـار، التمسك بالمؤسسات والقيم التي لا غنى عنها لديمقراطية تمثيلية. وفي رأينـا، سيكون من الضروري أيضا لدول المنطقة أن تحقق مستوى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يتوفر لديها حاليا، ومن الضروري أن نغرس في نفوس شعوبها الأمل في تحقيق ذلك المستوى.

وتدل النظرة السريعة على الحالة الراهنة في البلقان على أن ثمة تغييرات إيجابية تحدث الآن في كرواتيا، وذلك بالرغم من أن الطريق ما زال طويلا أمام تلك التغييرات كي تحدث في البوسنة والهرسك. ومستقبل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية غير معروف. وهناك علامات مشجعة في كوسوفو، ويرجع الفضل في ذلك إلى الجهود التي تبذلها قوة كوسوفو وإلى قوة التثبيت، بالرغم من أن هذه العلامات قد تبدو غامضة في بعض الأحيان بسبب تصرف أولئك الذين يواصلون تشجيع الانقسام والقومية المتطرفة.

واسمحوا لي في هذا السياق أن أذكِّر بأن وفدي أوضح قبل أيام قليلة عند مناقشة مسألة كوسوفو أن الأرجنتين عندما صوتت لصالح القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) إنما فعلت ذلك بغية حماية شعب سقط ضحية للتطهير الإثني، انتهاكا لأهم القيم الإنسانية الأساسية. ولكن لم يقصد بهذا أبدا السماح بأن يصبح من كانوا ضحايا للعنف في وقت ما، هم الجناة الذين يضحون بأقلية أخرى طلب منهم حمايتها، ولا قُصد به التشجيع على ذلك

ومنطقة الجبل الأسود تمر بحالة صعبة، وعلاقتها بصربيا علاقة مقلقة للغاية. فما رأيناه للآن هو نظام شمولي في صربيا لا يحترم حقوق الإنسان. وهذه الحالات لا ينفصل بعضها عن بعض، بل إن هناك ترابطا طبيعيا قائما فيما بينها. ويجب على المجتمع الدولي أن يحاول تمكين التغييرات الإيجابية التي نراها في كرواتيا مثلا من أن يكون لها تأثير إيجابي على البلدان الأخرى في المنطقة التي تدور بها صراعات، وأن يسعى إلى إذكاء وعي جماعي بأن شعوب وبلدان البلقان تشترك في مصير واحد يتجاوز المصالح الفردية الآنية القصيرة الأمد.

والانتقال من الشمولية إلى الديمقراطية واقتصاد السوق، ومن تكميم الأفواه إلى حرية التعبير، ومن التمييز إلى تكافؤ الفرص، ومن احتكار القضاء إلى سيادة القانون، لا يمكن تحقيقه إلا بقدر كبير من التضحية والجهد. ولا تقع المسؤولية عن هذه الجهود والتضحيات على عاتق المجتمع الدولي وحده الذي يقدم الموارد البشرية والمادية؛ بل هي أيضا مسؤولية أساسية لشعوب البلقان ذاتها؛ ولا بد أن تنبع الرغبة في المصالحة منهم أنفسهم. فالمصالحة يمكن التشجيع عليها ولكنها لا يمكن أن تفرض على أحد.

ولسوف يتحول هدف إقامة منطقة بلقان مستقرة وسلمية واقعا عندما تهيمن فكرة المصير المشترك وتسود الخلافات الإثنية والدينية، وعندما يتوقف الفساد والجريمة عن كونهما أسلوب حياة، وعندما يصبح احترام الجار أهم من الكراهية والعنف، وعندما تصبح عدالة القضاء أهم من عدالة الانتقام. ويراودنا الأمل في أن تتمكن بلدان البلقان وشعوبها من تحقيق التعايش في إطار القيم الديمقراطية السائدة اليوم في أوروبا التي هي المنطقة التي تنتمي البلقان إليها بسبب جغرافيتها وثقافتها وتاريخها.

وتحقيقا لهذه الغاية يتعين القضاء على العقبات الشمولية التي لا تزال موجودة للآن. ويبدو هذا شرطا لا بد منه لبداية عملية المصالحة والتسامح.

وأود قبل أن أختتم كلمتي أن أعيد تأكيد الدعم للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة الذي أعربنا عنه يوم كان القاضي جوردا والمدعية العامة كارلا ديل بونتي معنا هنا.

السيد جيراندي (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنئكم، سيادة الرئيس بعقد هذا الاجتماع للنظر في الحالة في منطقة البلقان. كما أود أن أتوجه بالشكر إلى السيد كارل بيلت، المبعوث الخاص للأمين العام إلى البلقان للإحاطة الإعلامية الكاملة والواسعة التي قدمها إلينا. وأود أن أعرب للسيد سولانا عن تقدير حكومتي للالتزام الذي أبداه الاتحاد الأوروبي إزاء هذا الجزء من العالم وإزاء مناطق أخرى بغية استعادة السلام والاستقرار.

ولأننا ندرك الخصائص المحددة لكل بلد في المنطقة فنحن نرى أن القيام بمبادرة مشتركة وشاملة وهادفة هو السبيل إلى التحرك صوب استعادة السلام وتوطيده في منطقة البلقان. والواقع أن المشاكل في منطقة البلقان متماثلة إلى حد بعيد ومترابطة ترابطا وثيقا. وأي حل ندعو إليه هنا لا يمكن أن ينجح إلا إذا راعينا البيئة العامة، ويكون عرضة لخطر الصعوبات العملية التي تواجه التنفيذ. فالوحدة الجغرافية والعنصر البشري والتاريخ المشترك للبلقان تعمل لصالح اتباع نهج شامل. أما الحالة الهشة، وإن استقرت، في البوسنة والهرسك، وكذلك انتهاء مرحلة الأزمة العاجلة في كوسوفو، فمن العلامات الإيجابية التي تبشر بالأمل في مستقبل مزدهر للمنطقة بأسرها.

وهناك عدة مشاكل لها تأثير خطير على السلام والاستقرار في المنطقة ويمكن حلها إذا اتبع نهج مشترك. وأنا هنا أشير بوجه خاص إلى مسألة اللاجئين والمشردين التي تتطلب، بسبب طابعها عبر الوطني، تعاونا من كل الأطراف المعنية.

وينطبق الأمر نفسه على المسائل الاقتصادية. فنحن نرى أن زيادة الصلات الاقتصادية بين بلدان البلقان ليست عامل ازدهار واستقرار فحسب بل وطريقة إلى تعزيز الثقة فيما بين شعوب المنطقة. كذلك يمكن للتعاون الأقاليمي أن يتسع لمكافحة الأنشطة غير المشروعة التي تجري في المنطقة وتضر بأمن ورفاه المواطنين.

ونرى أن من الضروري لنيل التعاون من كل الأطراف المعنية أن تقدم لكل بلدان البلقان خطة كبرى في سياق إقليمي. ولهذا فنحن نرى أن حلف الاستقرار لجنوب شرق أوروبا، الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي يوفر فرصة لمنطقة البلقان كي تعزز السلام والأمن. وهذا إطار مناسب ينبغي تنفيذه بسرعة حتى يمكن أن يتجلى بالقيمة الحقيقية من خلال تشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي وتعزيز الأمن الإقليمي. وما اعتماد ميثاق حسن الجوار والاستقرار والأمن والتعاون في جنوب شرق أوروبا، الذي اعتمده مؤتمر قمة بلدان جنوب شرق أوروبا في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٠، وعملية التكامل الإقليمي الجديدة، والمبادرة الأدرياتية الأيونية التي أطلقت مؤخرا في إيطاليا، إلا إجراءات تشهد على التزام الأطراف بالرد الإيجابي على جهود المجتمع الدولي الرامية إلى استعادة الثقة في المنطقة.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): من دواعي السرور الحقيقي أن يكون بيننا هذا الصباح كارل بيلت، وأن نستمع إلى تحليله الهام لمسرح الأحداث كله في البلقان وما نحتاج إلى عمله في المرحلة القادمة. ومن المناسبات العظيمة أيضا أن يكون معنا اليوم الممثل السامي للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية والأمن المشترك، السيد خافيير سولانا. فقد أدلى ببيان قوي عن مساهمة الاتحاد الأوروبي في سياسة البلقان. وعموما فقد حان الوقت لأن يصبح دور الاتحاد الأوروبي في البلقان واضحا بصورة شاملة في مجلس الأمن، ومن حسن الطالع أن نرى ممثل الولايات المتحدة مقرا بذلك.

وليس لدي ما أضيفه على الإطلاق إلى ما قاله السيد خافيير سولانا. وواضح أن المملكة المتحدة تؤيد بيانه مائة في

المائة. ولكنك، سيادة الرئيس، طلبت إلينا أن نكون متفاعلين هذا الصباح، وبودي أن أتناول أمرا أو اثنين مما ورد في بيانات وأحداث هذا اليوم.

وأبدأ بالضجة حول مركز جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية: لقد كانت بمثابة تحطم قطار على وشك الوقوع. فالوضع الحالي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في هذه المنظمة وضع خاطئ وغير قابل للدوام. فليس من المفيد أن يستمروا في طلب الكلام في أحداث من هذا القبيل، بينما ينبغي أن تسعى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى تحديد مركزها في هذه المنظمة. وأرجو أن يحاول كثيرون منا تحقيق ذلك. والمملكة المتحدة تؤيد الشمول العالمي لهذه المنظمة. والمسألة ليست مجرد سياسات بلغراد غير المقبولة في هذه المرحلة. فثمة مشكلة مركز هنا لا بد من تحديده.

والنقطة الثانية تتعلق بالأمن. فبيان كارل بيلت إلينا هذا الصباح كان في بعض جوانبه بمثابة مسائل الإنذار المبكر بشأن الجبل الأسود، وعدم قابلية الأمن في البلقان للاستدامة بينما تتبع بلغراد نهجها الحالي إزاء المسائل الإقليمية، وبشأن استمرار التوترات هناك على أي حال.

و لم يشر أشخاص كثيرون هذا الصباح إلى الدور الهام لقوة كوسوفو في كوسوفو. ومثل جامايكا، نرحب باستيلاء قوة كوسوفو مؤخرا على مخبأ كبير للأسلحة في وادي درينتشا. وتتولى القوة قيادة المهمة السارية للعثور على الأسلحة غير القانونية ومصادرتها بنجاح متزايد. وهذه الإجراءات أساسية بالفعل للقضاء على الأقليات المتطرفة التي تفضل العنف والتخويف على التسامح والتعاون، ويجب علينا مواصلة هذه الإجراءات.

وهناك أوقات يكون فيها من الضروري استخدام القوة بحكمة لوضع حدود للسلوك الوحشي. ويشمل ذلك السنة الماضية وهذه السنة في كوسوفو.

ثم هناك أعمال المحكمة التي سميت هذا الصباح بأنها ”مسيَّسة“. حسنا، عندما يشترك الزعماء السياسيون في الوحشية التي نراها في دول البلقان، فستكون هناك بالطبع جوانب سياسية، ولكن عندما تكون هناك مثل هذه الأدلة الكبيرة على اشتراك هؤلاء القادة السياسيين في جرائم ضد الإنسانية، فيتعيَّن اتخاذ قرارات صعبة، ويجب أن تكون هذه القرارات مؤيدة من المجلس، الذي أنشأ المحكمتين المذكورتين.

ثالثا، أريد فقط أن أذكر البوسنة. إن الانتخابات العامة ستحدث في البوسنة في تشرين الثاني/نوفمبر وحان الوقت - وأعتقد أن كارل بيلت أشار إلى ذلك بالإعراب عن القلق إزاء اعتماد البوسنة على المعونات - لأن تبدأ القيادة السياسية هناك في أخذ زمام المسؤولية عن مستقبل شعب البوسنة. وسيكون من المدهش لو استطاعت البوسنة أن تظهر مثلا لكوسوفو في هذا الصدد وتأخذ من جديد زمام مسؤولية القيادة السياسية الناقصة بصورة محزنة في هذه المنطقة بالذات.

أعود مرة أخرى إلى الدور الهام للاتحاد الأوروبي في هذه المسألة برمتها. وأعتقد أننا نستطيع، بالتعاون الإقليمي الأكبر الذي نراه الآن في دول البلقان والتدخل النشط للاتحاد الأوروبي، أن نشجع جميع شعوب دول البلقان على حسم خلافاتها بصورة عملية وسلمية. وهذه هي الوسيلة للتقدم وآمل أن يؤيدها المجلس.

السيد فان والصم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضا ممتنون للمبعوث الخاص كارل بيلت على بيانه الشامل. وفي الرد عليه سنتوخى الإيجاز باعتبار أن الاتحاد الأوروبي تكلم نيابة عنَّا.

من المناسب أن يشارك الاتحاد الأوروبي بهذه الصفة في هذه المناقشة المتعلقة بدول البلقان، لأننا يجب أن نثبت

بصورة قاطعة بطلان فكرة أن البلدان التي يتكون منها الاتحاد الأوروبي منعم عليها بالسلام، بينما كُتب على البلدان الواقعة في شبه جزيرة البلقان المحن والاضطرابات. ودعونا لا ننسى أن مفهوم الاتحاد الأوروبي للفحم والصلب، سلف الاتحاد الأوروبي الحالي، كان يقوم على الاعتقاد بوجود حاجة إلى إطار اقتصادي وسياسي جديد إذا أريد تجنب الصراع الفرنسي - الألماني في المستقبل. وقد تجلى ذلك الخوف بوضوح تام عندما أعلن روبرت شومان خطته قبل نصف قرن. ونعتقد أن ما كان ممكنا في أوروبا الغربية ينبغي أن يكون قابلا للتحقيق في دول البلقان.

في عام ١٩٩١ تولت هولندا رئاسة الاتحاد الأوروبي - الذي لم يكن يسمى "الاتحاد" في ذلك الوقت - بعد أقل من أسبوع من إعلان الاستقلال من جانب كرواتيا وسلوفينيا. وقد يفسر هذا سبب شعور وفدي بأنه مرتبط بشدة بكل شيء حدث في المنطقة منذ ذلك الحين. وطوال رئاستنا وحتى نهاية ١٩٩١، ظلت محاولاتنا لرسم سياسة مشتركة لدول البلقان تتعثر بصورة متكررة من جراء القصص الخيالية في وسائط الإعلام عن الروابط التاريخية المختبئة بين فرنسا وصربيا أو بين ألمانيا وكرواتيا، أو عن عدم الاهتمام المطبَّق من جانب بريطانيا بأي منها. وفي الوقت الذي كتبت فيه هذه القصص كانت بالفعل شيئا من الكاريكاتور، ولكن جميع هذه الأكاذيب الخاصة تعد اليوم شيئا من الماضي. لقد نجح الاتحاد الأوروبي حقا في صياغة سياسة مشتركة للبلقان.

وهذا هو السبب في أنه يسرني أن أقف هنا واتفق مع كل شيء قاله الممثل الدائم للبرتغال والسيد سولانا الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي والممثل السامي لشؤون السياسة الخارجية والأمن المشترك.

السيد ثيرون (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): نحن، أيضا، نود أن نشكر المبعوث الخاص للأمين العام، السيد كارل بيلت، على عرضه الغني بالمعلومات هذا الصباح. كمانود أن نشكر السيدين سولانا والسيد مونتيرو من الاتحاد الأوروبي وأن ننوّه ببيانيهما الإيجابيين.

لا تزال ناميبيا قلقة إزاء الحالة السياسية غير المستقرة في دول البلقان، لا سيما في البوسنة والهرسك ومقاطعة كوسوفو. لكننا، اليوم، نعتقد أنه يجدر التفكير في أسباب للتفاؤل بالنسبة لمستقبل البلقان، رغم المشاكل والصعوبات الكثيرة التي تواجه المنطقة.

وفي هذا الصدد يعد برنامج حلف الاستقرار الذي وضعته الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي ودول أخرى خارج أوروبا برنامجا هاما لإحياء الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في دول البلقان. بيد أننا نود أن نرى تطبيق البرنامج ليشمل المنطقة كلها. وتعتقد ناميبيا أن الفكرة وراء حلف الاستقرار كانت وستظل مفهوما ممتازا لجلب الاستقرار إلى المنطقة والسماح لهذه الدول الإقليمية بالانضمام إلى بقية الأسرة الأوروبية.

وفيما يتعلق ببعض مجالات الاهتمام المحددة، يؤيد وفدي الانتخابات البلدية المقبلة في كوسوفو ويمتدح أعمال إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو بقيادة السيد كوتشنر.

وفي البوسنة والهرسك، نتفق مع السيد بيلت في أن الطريق أمامنا لا يزال طويلا وخطيرا. وهكذا، فإن دور المجتمع الدولي ضروري لأن اللاجئين يجب إعطاؤهم أشياء كثيرة من بينها الفرصة للعودة إلى ديارهم ويجب إعطاء المشردين كرامة وحرية استعادة حقهم في المواطنة.

ولإعطاء زخم لجهود السلام والاستقرار في دول البلقان، لا يزال وفدي يعتقد بأن من اختصاص المجتمع

الدولي أن يستثمر في إمكانية تنظيم مؤتمر للحوار والمصالحة ليكمل عناصر التعاون الإقليمي التي أعرب عنها بشكل جيد اليوم في برنامج ميثاق الاستقرار. ويجب أن يجمع هذا المؤتمر التشاوري أعضاء من القيادة السياسية والمجتمع المدني والقطاع الخاص للتداول بشأن منطقتهم ووضع الحلول المناسبة للمشاكل التي أصابت المنطقة لعقود، إن لم يكن لقرون. ومن رأينا أن هذا سوف يدعم الموقف ويوفر استراتيجيات مناسبة لطريق التقدم إلى الأمام، وربما يمنع أزمات أخرى في المستقبل.

في الختام أود مرة أخرى أن أعرب عن تقديرنا للعرض الذي قدمه المبعوث الخاص، ويود وفدي أن يشجعه على مواصلة الأعمال الجيدة التي تشرك قادة المنطقة في الجهود المبذولة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لفرنسا.

وسوف اقتصر على الإدلاء بأربع ملاحظات موجزة. أولا، هذا الاجتماع لمجلس الأمن كان ضروريا وجاء في الوقت الصحيح. وخلال شهر حزيران/يونيه هذا، تمكّن المجلس أن يدرس ببعض التعمق الحالتين في كوسوفو وفي البوسنة والهرسك. كما استمع إلى رئيس المحكمة الدولية لمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي والمرتكبة في اراضي يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، وكذلك إلى المدعية العامة وبذلك أظهر المجلس التزامه بالعدالة الدولية.

وإنه لحسن أن يكون مجلس الأمن قد كوّن الآن رؤية كلية لمستقبل منطقة البلقان، وهو نفس موضوع الكلمة الواضحة والدقيقة بصورة متماسكة التي أدلى بها السيد بيلت والتي نشكره عليها مرة أخرى.

النقطة الثانية هي أن اجتماع مجلس الأمن هذا اجتماع لم يسبق له مثيل. إذ للمرة الأولى، وهذا هو مبعث ترحيبي الشديد، يتكلم السيد سولانا الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي والممثل السامي لشؤون السياسة الخارجية والأمن المشترك، وكذلك رئاسة الاتحاد الأوروبي، في هذه القاعة. وهذا يعبر عن التطور المؤسسي المتمثل بجلب الاتحاد الأوروبي إلى عمل هذا المجلس. وفرنسا التي توشك على أن تخلف البرتغال في رئاسة الاتحاد الأوروبي، لتشعر بالسرور لإمكان التوصل إلى اتفاق يسمح للسيد سولانا بأن يتكلم في المجلس اليوم، وفقا لرغباتنا.

أما النقطة الثالثة، فهي أن هذه البيانات تكتسب أهمية وضرورة خاصة، نظرا لأن الاتحاد الأوروبي يعكف في البلقان بشدة على استعادة ما دمر، وتضميد الجروح التي لا تزال تنزف، وإعطاء تصور لما سيكون عليه مستقبل دول المنطقة.

أما النقطة الأخيرة، فإن فرنسا بدافع من هذه الروح تقترح عقد قمة بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الواقعة غرب البلقان التي قطعت أشواطا على طريق التطور الديمقراطي وإن كانت في مراحل مختلفة. ولقد رحب المجلس الأوروبي خلال اجتماعه يومي ١٩ و ٢٠ حزيران/يونيه في سانتا ماريا دا فيرا، بهذه الفكرة. ويرى مجلس أوروبا أن هذه القمة ستوفر الفرصة لبلدان الإقليم لتلقي مزيد من الضمانات بتضامن أوروبا، وأنها ستوفر كذلك الفرصة لتدارس سبل تسريع عملية الإصلاح الديمقراطي والاقتصادي معها. وقد تعقد هذه القمة في زغرب، وسوف تتيح للاتحاد الأوروبي الفرصة لممارسة قدر أكبر من التأثير تشجيعا للتطورات الديمقراطية الأخيرة. ومن شأن ذلك أن يساعد في خلق زخم جديد.

أستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

المتكلم التالي في قائمتي معالي السيد ريموند جوهانسن، نائب وزير الشؤون الخارجية النرويجي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد جوهانسن (النرويج) (تكلم بالانكليزية)**:** تود النرويج أن تعرب عن تقديرها للإحاطة الإعلامية التي قدمها المبعوث الخاص للأمم المتحدة، كارل بيلت، كما تعرب عن موافقتها على التقييم الذي قدمه الاتحاد الأوروبي والسيد خافيير سولانا.

تكتسب التطورات الجارية في جنوب شرقي أوروبا أهمية حيوية لاستقرار أوروبا ولعملية الاندماج في القارة الأوروبية. والنرويج، كشريك في هذه العملية، ارتبطت بكل ما يجري في البلقان، كأحد المانحين الرئيسيين في الجهود الرامية إلى إقرار السلام والتنمية الدائمين في الإقليم، وتقديم قوات لحفظ السلام، وأفراد للمساعدة الإنسانية، فضلا عن الدعم المالي.

وسوف تظل النرويج ملتزمة ومرتبطة بقوة. ولذا احتلت مساعدتنا لشعب وحكومة البوسنة والهرسك في إنفاذ عملية السلام، بطبيعة الحال، مكان الصدارة بين جهودنا. ولقد تحقق تقدم هام منذ دايتون، ونحن نشجع السلطات البوسنية على مواصلة السعي بحزم لتحقيق الأولويات التي حددها مجلس إنفاذ السلام.

وتكتسب التطورات في صربيا والجبل الأسود أهمية حيوية للاستقرار والأمن في الإقليم. ولقد أدانت النرويج بشدة العمل الذي أقدمت عليه الحكومة الصربية مؤخرا ضد الإعلام المستقل، وحملة القمع المنظمة ضد المعارضة الديمقراطية. إن هذه التصرفات إنما تزيد من عزلة صربيا عن باقي أوروبا. وأن نظام حكم ملوسيفيتش يتجه بصورة متزايدة إلى أن يصبح نظاما استبداديا. فهو يتحرك في اتجاه عرقلة المساعدات عن الوصول إلى قوى المعارضة.

لقد أقامت النرويج تعاون وثيقا مع العديد من البلديات التي تقودها المعارضة، وستواصل تقديم المساعدة لها، وكذلك للإعلام المستقل وللمجتمع المدني.

إن استمرار العنف في كوسوفو مدعاة للقلق الشديد. كما أن تصاعد العنف لدوافع طائفية أمر غير مقبول تماما ويجب أن يتوقف. وأن عمليات القتل الأخيرة لصرب كوسوفو تستهدف على ما يبدو إرغام من تبقى من صرب كوسوفو على التروح، إلى جانب الحيلولة دون عودة النازحين بالفعل إلى صربيا. وأن تحسين الأمن لجميع مواطني كوسوفو، في رأينا، هو مطلب مسبق للتنمية المستدامة في كوسوفو.

ترحب النرويج بالالتزام بالإصلاحات بعيدة الأثر الذي تبديه حكومة كرواتيا. ونحن نعتقد أن من الأهمية بمكان تأمين النجاح لحكومة كرواتيا. أن قيام كرواتيا الديمقراطية سيكون بمثابة بوتقة للإصلاح في جميع أنحاء الإقليم.

ولقد أصبحت النرويج مشاركا كامل العضوية في ميثاق الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا. ويعبر هذا عن التزام النرويج بمواصلة المشاركة في العمليات الرامية إلى إقرار السلام والاستقرار في الإقليم والإسهام فيها. ولقد خصصنا مبلغ ١٥ مليون دولار لصالح مشاريع محددة في إطار ميثاق الاستقرار. وسوف يصل إجمالي مساعداتنا للإقليم إلى ١٠٠ مليون دولار تقريبا خلال العام الحالي.

وفضلا عن ذلك، تعرض النرويح شروط تجارية محسنة على بلدان الإقليم، إما من خلال اتفاقيات التجارة الحرة، جنبا إلى جنب مع الشركاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، أو بصورة فردية عن طريق منح معاملة تفضيلية في إطار النظام العام للأفضليات.

وترى الحكومة النرويجية أن مقدونيا جديرة بإيلائها اهتماما خاصا من جانب المجتمع الدولي مع زيادة الدعم لها. فقد تمكن الزعماء المقدونيون بمهارة وفي سلام من تحقيق الانتقال إلى دولة مستقلة، تسعى الآن إلى الإندماج في الهياكل الأوروبية – الأطلسية، رغم أن هذا البلد يقع في إقليم يتسم بالاضطراب والعنف.

من واجبنا الآن أن نساند شعب مقدونيا وحكومتها في جهودهم. وسيكون ذلك إسهاما مهما في تحقيق الاستقرار والتعايش السلمي بين أمم جنوب شرقي أوروبا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية)**:** المتكلم التالي المدون في قائمتي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كوباياشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعبر عن شعور وفدي بالامتنان لكم، سيدي الرئيس، لعقد هذا الاجتماع المكرس لإقليم البلقان في وقت ملائم تماما. وإنني أعرب عن التقدير لقرار المجلس بتمكين اليابان من التعبير عن آرائها بشأن هذه المسألة ذات الأهمية البالغة للسلام الدولي. وكما أكد السيد كارل بيلت، المبعوث الخاص للأمين العام للبلقان، في أكثر من مناسبة، فإن من الأهمية بمكان دراسة الوضع في الإقليم برمته بطريقة شاملة، إلى جانب التصدي للمشاكل المقترنة بحالات خاصة في شتى أنحاء إقليم البلقان.

واليابان، التي تشاطر في هذا الإدراك، سعت إلى تطوير المناقشة حول كيفية تحقيق الاستقرار في منطقة البلقان برمتها. وعلى سبيل المثال، عقدت في طوكيو في أيار/مايو الماضي من هذا العام مؤتمرا عالي المستوى بشأن أوروبا الجنوبية – الشرقية، حضره ممثلو بلدان في المنطقة وكثير من الوجهاء الآخرين، منهم السيد كارل بليت والسيد بودو هومباش، المنسق الخاص لاتفاق الاستقرار لأوروبا الجنوبية – الشرقية. وفي ذلك اللقاء، أكد وزير خارجية اليابان، السيد يوهي كونو، على أهمية بناء مجمع يمكن فيه للجماعات العرقية المختلفة أن تعيش في ظل الانسجام، وأهمية تطوير مجتمع ذي اتجاه سلمي. وركزت المناقشة التالية على كيفية تعزيز المصالحة فيما بين الجماعات العرقية المتنوعة عن طريق النشاطات الثقافية والتعليم ووسائط الاتصال المستقلة والحماية البيئية والاقتصاد القائم على أساس السوق.

وبينما نستعرض منطقة البلقان نتبين بوضوح تطورات إيجابية في مناطق معينة. وفيما يتعلق بالبوسنة والهرسك، في الاجتماع الوزاري لمجلس تنفيذ السلام الذي عقد في بروكسل في أيار/مايو أعيد التأكيد على أهمية الإصلاح الاقتصادي وإعادة توطين اللاجئين والمشردين وإنشاء وتعزيز مؤسسات مشتركة. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن تأييد وفد بلدي للجهود النشيطة التي بذلها السيد وولفغانغ بيهتريتش، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك، في كل من هذه المجالات الهامة.

وعلى الرغم من استمرار الحضور العسكري والمدني الدولي في المنطقة، كما رخص به مجلس الأمن مرة أخرى في ٢١ حزيران/يونيه، فإنه لا يمكن أن يبقى هناك إلى أجل غير مسمى. وتشاطر اليابان السيد بيتريتش الرأي في أن من المهم أن يبذل أهالي البوسنة والهرسك أنفسهم جهودا أكبر لاستئناف ''ملكية'' عملية السلام. ولا يمكن تحقيق السلام والأمن الدائمين إلا بتلك الطريقة.

وفي كوسوفو، على الرغم من أن اليابان تقدر التقدم الذي أحرزته حتى الآن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لا تزال بضع مشاكل قائمة. ولا يمكن لليابان أن تتغاضى عن أعمال التعصب من جانب غلاة القوميين ضد مجموعات عرقية أخرى. وتولي اليابان أهمية كبرى للانتخابات البلدية المخططة لهذا الخريف لإنشاء مجتمع

ديمقراطي متعدد الأعراق في كوسوفو، وتدعو المجتمع الصربي إلى التعاون. وتدعو أيضا جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى التعاون في تسجيل السكان الصرب لتمكينهم من المشاركة في الانتخابات.

وأخيرا، فيما يتعلق بالحالة في كرواتيا، نرحب بفوز أحزاب سياسية في الانتخابات الأخيرة، وهي الأحزاب التي أكدت التعاون مع المجتمع الدولي، كما نأمل بجد في أن تكون لهذا التطور مضاعفات في البلدان المجاورة.

وأسهمت اليابان في استقرار وتطوير منطقة البلقان عن طريق مساعدتها المالية. في ١٩٩٦ تعهدت اليابان بحوالي ٥٠٠ مليون دولار لإعادة التأهيل الاقتصادي في البوسنة والهرسك، وتعمل بدأب لتقديم تلك المساعدة. وفضلا عن ذلك، دفعت اليابان فعلا حوالي ١٧٧ مليون دولار للمساعدة في كوسوفو وتعهدت بدفع مبلغ ٦٠ مليون دولار للبلدان المجاورة. وتعتزم مواصلة الانخراط النشط في الجهود الدولية لتعزيز السلام والاستقرار في كل أرجاء منطقة البلقان.

ولا يمكنني أن اختتم ملاحظاتي دون التعليق على الحالة في جمهورية صربيا. على الرغم من التقدم المحرز في أجزاء مختلفة من منطقة البلقان يجب الإقرار بأن مزيدا من تطوير تلك المناطق لا يمكن تحقيقه دون إضفاء الطابع الديمقراطي على صربيا. واعتقد، لذلك، بأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتعاون في تعزيز الديمقراطية في صربيا. ولن يسود السلام والاستقرار الدائمان في كل منطقة البلقان إلا حينئذ.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبقى عشرة متكلمين لم يشاركوا في الكلام، مما يدل على أهمية هذه المناقشة. اقترح تعليق الجلسة الآن، واستئناف نظرنا في البند المدرج في جدول الأعمال الساعة ١٤/٣٠ على وجه الدقة.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٣٠